الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

جريف عبدالرحمان

بوهني سارة

تحت إشراف الأستاذة:

معسكري سمرة

تحت عنوان:

مساهمة الصندوق الوطني للاستثمارفي ترقية المؤسسات الصغيرة

-مؤسسة Sofinance و مؤسسة Second LIFE للرسكلة نموذجا-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بلجيلالي فتيحة	(أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. معسكري سمرة	(أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. بن حليمة هوارية	(أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لله الحمد والمنة أن وفقني وأعانني حتى أبلغ هذا اليوم ، وأفرح بهذا النجاح الذي أهدي ثمرته إلى:

من باتت أعظمه تحت التراب وروحه خيال لا يفارقنا

إلى أبي العزيز، لن أنسى أبدا كل الأشياء الجميلة التي قدمتها لي خلال حياتك، فقد تركت أثرا عميقا في قلبي وروحي.

أهدي لك ثمرة هذا النجاح تكريما لروحك الزكية الطاهرة. (رحم الله أبي وأسكنه فسيح جناته)

إلى ريحانة روحي ومرطبة جروحي، صاحبة البسمة الصادقة، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وبلغنا رضاها.

إلى شيخي الحبيب-لبيوض الصحراوي- لقد كنت لي كأب ومعلم في آن واحد، فأنت مصدر للإلهام وتحفيز والتوجيه،فشكرا لك على كل ما قدمته لنا من علم وحكمة.

أنا أهديك هذا الإهداء البسيط كتعبير عن امتناني الشديد لك ولكل ما تفعله من أجلنا، فانت يا شيخي تستحق كل الخير في الدنيا والآخرة.

إلى رفقاء دربي وإخوتي-تربح.م ولوكريف.م وشويشي.ع وتربح.و وجلايلي.ي وبلحاج.ع- أنتم أنس عمري ومخزن ذكرياتي.

إلى أختي قريرة عيني، وإلى كل أفراد عائلتي الذين لم يتسنى لي ذكرهم وكل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة التقدير.

إلى جميع أفراد نادي الأمل الذين أمضيت معهم أوقاتا ممتزجة بالفرحة والحزن، دمتم ذخرا وفخرا لهذا النادي.

حريف عبدالرحمان

الإهداء

لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم

أهدي هذا العمل إلى من تربيت على يديه ومن علمني القيم والمبادئ إلى الذي كان له الفضل الأول من بعد الله في بلوغي هذا اليوم أبي حفظه الله واطال في عمره.

إلى ملاكي في الحياة، إلى الحب والحنان، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى من كانت ملجأي في هذه الرحلة، أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى سندي في الحياة، إبراهيم الذي كان له بالغ الأثر في إزالة الكثير من العقبات والصعاب فكان ظلي حيث يصيبني التعب ورفيقي في هذا النجاح و قرة عين لي في الحياة.

إلى رفقاء دربي حنان، دعاء، مصطفى الذين بذلوا جهودا في دعمي ومهدوا عثرات مسيرتي بدعائهم وأنسوا صعابها بحبهم.

و إلى كل عائلتي الكريمة وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق.

إلى الأساتذة و الدكاترة الأفاضل.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي.

و الله ولي التوفيق.

بوهني سارة

الشكر والتقدير

الحمدلله العلي ذوا الفضل والإكرام الجلي.

قال تعالى:(....ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه.....). سورة لقمان الاية12

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه). رواه أبو دواوود

وقال أيضا:(من لم يشكر الناس، لم يشكر الله). رواه الترمذي

الحمدلله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن وفقنا لإتمام هذه الدراسة وألهمناالصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجازها، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد صلاة تهبنا بها المراد وفوق المراد، في دار الدنيا ودار المعاد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير عرفانا لكل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد، خلال فترة البحث.

ولا ننسى أن نثني على أستاذتنا الفاضلة-معسكري سمرة-التي رافقتنا طيلة هذا البحث، وجهت وصححت وقوت عزيمتنا عليه رغم العراقيل التي واجهتنا، فلها من الله الأجر ومنا كل التقدير والإحترام وخالص الدعاء بالصحة والعافية والتوفيق.

كما لا ننسى من سهروا وربوا وتعبوا حتى نصل إلى ما نحن عليه، فلو كان العمر يهدى لما بخلنا به عليهما، فالوالدين مثل الشجرة دائمين في العطاء والتجدد فشكرا لهما شكرا يليق بمقامهما حتى وإن كان الشكر لا يفيهما حقهما.

كما نتقدم بأسمى كلمات الشكر والعرفان إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة أولا على قبولهم مناقشة موضوعنا، وثانيا على ما سيقدمونه من نصائح وتوجيه لنا.

عبدالرحمان و سارة

إِنِّي رَأَيتُ أَنَّه لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَاباً فِي يَومِه إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ

لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن،

وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُستَحسَن،

وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل،

وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل،

وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النُقصِ

عَلَى جُملَةِ البَشَر

العماد الأصفهاني

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ–و
الفصل الأول: مساهمة الصندوق الولائي للاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
– المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
– المطلب الثاني : أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
– المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
– المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات والمشاكل التي تواجهها	11
المبحث الثاني: الصندوق الوطني للاستثمار	14
– المطلب الاول : تعريف الصندوق الوطني للاستثمار ونشأته	14
– المطلب الثاني : أهداف ومهام الصندوق الوطني للاستثمار	17
– المطب الثالث : أشكال وصيغ ومصادر مساهمات لصندوق الوطني للاستثمار	17
– المطلب الرابع : الهيكل الاداري للصندوق الوطني للاستثمار	19
المبحث الثالث: مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
– المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	20
– المطلب الثاني: الأدوات المالية والاستثمارية التي يوفرها الصندوق الوطني للاستثمار	22
– المطلب الثالث : المقاييس والإجراءات اللازمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
– المطلب الرابع: مساهمات الصندوق الوطني للإستثمار	24
الخلاصة	26
الفصل الثاني: دراسة حالة –الصندوق الولائي للاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–	
تمهيد	28
المبحث الاول: الصندوق الولائي للإستثمار تيارت –مؤسسة سوفينانس–	29
– المطلب الاول: الصندوق الولائي للإستثمار ومؤسسة سوفينانس	29
– المطلب الثاني: أهداف وأشكال التمويل بمؤسسة سوفينانس	30
– المطلب الثالث : عينة مقدمة من طرف الصندوق	31

فهرس المحتويات:

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت	38
– المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	38
– المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	40
– المطلب الثالث: شروط التأهيل والتركيبات المالية المقدمة من الوكالة	41
– المطلب الرابع: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	43
المبحث الثالث : مؤسسة second Life	47
– المطلب الاول : تعريف الرسكلة وشروطها	47
– المطلب الثاني: معلومات حول المؤسسة	48
– المطلب الثالث: إحصائيات المؤسسة	50
الخلاصة	52
الخاتمة	54
قائمة المصادر والمراجع	59
قائمة الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	يمثل الجدول ضبط الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
02-01	يمثل ضبط الاتجاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
03-01	يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
04-01	يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	22
05-01	توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2022	22
06-01	يمثل مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار مباشرة في رأس مال بعض المؤسسات.	25
01-02	يمثل الجدول ملخص خطة التحميل الخاصة بالمؤسسة.	32
02-02	يمثل الجدول قيمة التمويل ونسب المساهمة.	34
03-02	يمثل الجدول قيم السداد بالأشهر خلال سبع (07) سنوات.	35
04-02	صيغة التمويل الثلاثي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة	41
05-02	صيغة التمويل الثلاثي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة لغير البطالين.	42
06-02	صيغة التمويل الثنائي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	42
07-02	صيغة التمويل الذاتي المعتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	42
08-02	المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط إلى غاية 2021/12/31.	43
09-02	عدد الذكور والإناث الممولين من طرف الوكالة إلى غاية 2021./12/31	44
10-02	الغطاء المالي لكل قطاع وعدد المناصب المستحدثة فيه حتى سنة 2021/12/31.	44
11-02	عدد المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية _تيارت_.	45
12-02	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت-.	45
13-02	عدد المشاريع الممولة من سنة 1998 إلى 2019 بوكالة تيارت.	46
14-02	يمثل قيمة التمويل المتحصل عليه ونسب مشاركة كل المساهمين.	50
15-02	يمثل تغيرات عدد العمال خلال فترة 2018-2022.	50

16-02	يمثل تغيرات عدد عمال المباشرين والغير المباشرين خلال فترة 2018-2022.	50
17-02	يمثل إنتاجية المؤسسة خلال فترة 2018-2022.	51
18-02	يمثل نسبة تغيرات رأس مال المؤسسة خلال فترة 2018-2022.	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة	12
02-01	نمودج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة	12
03-01	الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسات الصغيرة	13
04-01	الهيكل التنظيمي الاداري للصندوق الوطني للاستثمار	19
01-02	يمثل الشكل فروع وكالة تيارت	38
02-02	يمثل الشكل الهيكل التنظيمي للوكالة فرع تيارت	39
03-02	يمثل الشكل الهيكل التنظيمي لمؤسسة Second LIFE.	49

المقدمة

مقدمة:

نظرا للتغيرات العديدة التي تمر بها البلدان والمستوى الحالي للإنفتاح المالي والاقتصادي يتطلب هذا الأخير خططا واستراتيجيات محددة خاصة للدول النامية لتعزيز اقتصادها والعمل على التطوير وتحقيق النمو ودفعه إلى الأمام والانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة، ومن بين هذه الاستراتيجيات التي تسعى معظم الدول إلى تنفيذها من أجل تحقيق التنمية، هي الاعتماد على فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التي تعتبر مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي بصفتها تلعب دورا حيويا في الاقتصاديات المحلية والعالمية فهي تسهم في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وتمتلك مرونة أكبر في التكيف مع التحولات الاقتصادية والتغيرات في السوق.

كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وتعتبر هذه المؤسسات مولدة رئيسية لفرص العمل كونها تفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، والجزائر كمثيلاتها من الدول سعت ومنذ استقلالها إلى الاهتمام بهذا القطاع نظرا للأهمية الكبيرة خصوصا بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو إقتصاد السوق. حيث أنشأت صناديق ووكالات وهيئات مالية وتلعب هذه الأخيرة دورا هاما في تمويل ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين هذه الصناديق التي تم إنشائها الصندوق الوطني للاستثمار، الذي يلعب دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الاستثمارات في القطاع الخاص للبلد. ويتم تمويل الصندوق الوطني للاستثمار من خلال موارد مالية مختلفة.

ومن المساهمات الهامة التي يمكن أن يقدمها الصندوق الوطني للاستثمار هي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد وتعزيز نموه ومع ذلك غالبا ما تواجه هاته المؤسسات صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها وتوسيع نطاقها يأتي دور الصندوق عن طريق توفير الدعم المالي اللازم لها لتحقيق النجاح و الاستمرارية في العمل.

وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية في هذا الإطار كمايلي:

ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
2. ماهي المعوقات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
3. كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار؟
4. ماهي طرق التمويل المتبعة من طرف مؤسسة سوفينانس والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ؟

فرضيات الدراسة:

1. تعتبر مشكلة التمويل العائق الوحيد أمام نمو واستمرارية هذه المؤسسات.
2. يمول الصندوق الوطني للاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال مختلفة، أي حسب إحتياجات المؤسسة.
3. تعمل مؤسسة سوفينانس والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والإعانات والمزايا لإزالة العقبات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول للأهدف التالية:

1. توضيح بعض الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها إشكالية التعريف ومعايير التصنيف.
2. إظهار أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أدت بها إلى أخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي.
3. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وأهم العراقيل والمشاكل التي تعيق تقدمها ونموها.
4. التعرف على الصندوق الوطني للاستثمار ومصادر وطرق تمويله.
5. إبراز دور مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. التعرف على مختلف المصادر التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل مؤسسة sofinance والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع في التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول. وكذلك التعرف على ما مدى اهتمام السياسة الاقتصادية في الجزائر بهذا النوع من المؤسسات، نظرا للدور الحيوي الذي أخذته هذه المؤسسات في شتى المجالات، ونظرا إلى المشاكل التي تعاني منها خاصة مشكل التمويل الذي يعد أهم المعوقات الشاخصة أمام نمو هذه المؤسسات واستمرار نشاطها. ولتجاوز مشكلة التمويل أنشأت الدولة العديد من الأجهزة منها الصندوق الوطني للاستثمار وتأتي هذه الدراسة لتوضيح مساهمة هذا الأخير في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا دراسة حالة مؤسستي sofinance والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تيارت.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع للاعتبارات التالية:

1. الحديث المتواصل عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم بأسره.
2. الرغبة في معرفة سبل إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها.
3. أهمية دور الصندوق الوطني للاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من أجل تحقيق النمو والازدهار.
4. محاولة فهم التحديات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

1. الصندوق الولائي للاستثمار – المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف Sofinance– (تيارت).
2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (تيارت).
3. مؤسسة Second LIFE (عينة ممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية).

الحدود الزمانية:

1. تربص في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال 15يوم من شهر فيفري تم فيها التعرف على المؤسسة والأعمال التي قامت بها من 1998إلى 2019.
2. عدة لقاءات مع رئيس مؤسسة Second LIFE في شهر أفريل تم فيها دراسة أعمال المؤسسة خلال فترة 2018–2019.
3. تربص في الصندوق الولائي للاستثمار–المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف Sofinance– خلال 15 يوم من شهر أفريل تم فيه التعرف على المؤسسة وأخذ عينة منها من أجل دراسة نوع التمويل.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع بداية على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الدراسات التي لها صلة بالموضوع، ومن ثم المنهج الوصفي في الفصل الأول حيث جمعنا المعلومات من مصادر مختلفة من أجل التطرق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الصندوق الوطني للاستثمار في ترقيتها، ثم انتقلنا إلى المنهج

المتبع في دراسة الحالة –المنهج الوصفي التحليلي– من أجل عرض بعض البيانات المعلومات المتعلقة بدارسة الحالة – حالة مؤسسة سوفينانس والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وعينة من كليهما–.

عينة و مجتمع البحث:

–شركة الأعمال الكبرى (ولاية تيارت)

–مؤسسة– seconde life – (ولاية تيارت)

الدراسات السابقة:

1. **د.جاري فاتح و د.شلال زهير وآخرون، آليات دعم الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة–، العدد 50، سنة 10/12/2018.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور وأهمية صناديق الاستثمار السيادية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تحليل آليات تحفيز ودعم الاستثمار بواسطة الصندوق الوطني للاستثمارات والصناديق الولائية للاستثمار، بهدف دراسة شروط وآليات تمويل الاستثمارات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق هذه الصناديق.

2. **أطروحة دكتوراه، إقتراح نموذج لقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2017/2016، بوخاري بولرباح ، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف.**

خلصت هذه الدراسة إلى إمكانية الحصول على نموذج يسمح بقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عدد من المؤشرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. بالإضافة إلى سيطرة مؤشرات أداء البعد المالي في التحسين و الرفع من الأداء الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. كما أكدت الدراسة على أهمية بعض مؤشرات الأداء مقارنة بمؤشرات أخرى. الكلمات الدالة الأداء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قياس الأداء، بطاقة الأداء المتوازن، المربعات الصغرى يخص الجزائرية، و ذلك من الجزئية، مؤشرات الأداء، نموذج.

3. **اطروحة دكتوراه، تفعيل سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عرض تجارب دولية، 2018، راشدة عزيزو، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في سبل تفعيل سياسة تمويل هذا القطاع الحيوي، من خلال عرض تجارب متميزة لثلاثة دول هي الهند، مصر والسودان، للإستفادة من عوامل نجاحها في تقليص الفجوة التمويلية للقطاع. وقد خلصت إلى أنه من سبل تحقيق ذلك: وضع إطار قانوني وتنظيمي واعلامي داعم، تقديم الدعم الحكومي وفق أولويات، معالجة الضعف في القطاع البنكي، تحسين البنية التحتية التمويلية وفتح المجال أمام القطاع غير الحكومي والتنسيق معه.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة: يميزها أنها تبلورت حول الصندوق الوطني للاستثمار وأهم مساهماته في تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، ومن ثم على المستوى المحلي في ولاية تيارت بالتحديد مؤسسة سوفينانس والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –مؤسسة Second LIFE للرسكلة نموذجا–.

صعوبات الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيمايلي:

1. صعوبة الحصول على المراجع والدراسات المتعلقة بالصندوق الوطني للاستثمار.
2. صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بدراسة الحالة.
3. إمتناع المسؤولين والمؤسسات عن تزويدنا بالمعلومات اللازمة لإتمام دراسة الحالة.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قسمنا البحث إلى فصلين كما هو مقرر، فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول: تمحور هذا الفصل حول مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر وكذا هياكلها التنظيمية مع ذكر بعض المعيقات والمشاكل التي تواجهها. ثم انتقلنا إلى الصندوق الوطني للاستثمار حيث ذكرنا نشأته ومراحل تطوره وأشكال التمويل التي يقدمها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم ذكرنا بعض مساهماته.

عرضنا كل هذا عن طريق ثلاث مباحث وهي:

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. الصندوق الوطني للاستثمار.
3. مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: هذا الفصل هو الجانب التطبيقي من المذكرة حيث قمنا فيه بدراسة ميدانية للصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفينانس– والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ولاية تيارت)، حيث بينا فيه تعريف وأهداف ومهام وصيغ التمويل الخاصة بكل مؤسسة، وأخذنا عينة من كل مؤسسة لدراستها ومعرفة نوع التمويل المتحصل عليه.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مرتبة على النحو الآتي:

1. الصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفينانس–.
2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
3. مؤسسة Second LIFE.

الفصل الأول

تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الحيوي لهذه المؤسسات ويعتبر الصندوق الوطني للاستثمار أحد الأدوات المهمة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني حيث يهدف إلى تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز نموها وتوسيع نطاقها.
فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من الركائز الاساسية للاقتصاد و تساهم مساهمة فعالة في تحسين مختلف مؤشرات الاقتصاد.

تتضمن مساهمات الصندوق الوطني في ترقية المؤسسات توفير التمويل الازم والدعم الفني وتطوير البنية التحتية وتشجيع التعاون بين هذه المؤسسات والشركات الكبرى وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات والصعوبات في بداية عملها فإن توفير الدعم الازم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار يعد عاملا حاسما لنجاحها واستمراريتها ويساعد في تعزيز الاقتصاد المحلي والتنمية
فمن خلال هذا الفصل نتطرق الى ثلاث مباحث مرتبة على النحو الاتي:

المبحث الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للاستثمار.

المبحث الثالث: مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهما حقيقيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم وذلك لقدرتها الكبيرة في النمو الاقتصادي، وتوفير مجالات العمل ومناصب الشغل لعدد كبير من الموارد البشرية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم لذلك.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب منا التطرق لصعوبة تحديد مفهومها وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات ثم نستخلص جملة من المعايير التي نستطيع من خلالها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها أو تمييزها عن باقي المؤسسات المشابهة لها، ثم نحاول ذكر أهم التعاريف المنمذجة من طرف الهيئات الدولية. وفي الأخير نتطرق لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبنية التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشا فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية.

لذلك سنحاول التطرق في أول الأمر إلى الصعوبات والقيود التي تواجه الباحث في تحديد تعريف يلقى القبول من كل المهتمين بهذا القطاع على مستوى مختلف المنظمات والهيئات الوطنية والدولية وينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أوجه نشاطها.

- ✓ **عوامل صعوبة تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أعتبر التنوع والاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أول خصائص الحقيقة الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات ومن الأسباب التي تجعل عملية تعريفها صعبة ومعقدة نذكر:

1-إختلاف درجة التطور الاقتصادي:

إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر خاضع لعوامل البيئة التي تنشا فيها هذه المؤسسات وغالبا ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد فضلا عن النمو الاقتصادي في البلد إذ يجعل اختلاف إقتصاديات الدول إلى دول متقدمة ذات نمو اقتصادي كبير وأخرى نامية ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم يكن سلبي **(عزيزو، 2018، صفحة 17)**

2-إختلاف النشاط الاقتصادي:

يقسم أي اقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية والتي على أساسها يتم تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه. **(بولرباح، 2017/2016، صفحة 104)**

أ-القطاع الأولي:يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر ً أساسي أحد عوامل الطبيعة والصيد واستخراج الخامات

ب-القطاع الثانوي: يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع؛

ج-القطاع الثالث: يمثل قطاع الخدمات كالنقل والتوزيع والتامين وغيرها من النشاطات؛

وباختلاف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية لها فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي مثلا وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري يتضح وجود عدة اختلافات بينها لا تسمح بعملية المقارنة حيث على سبيل المثال تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة وفي مجالات متعددة على عكس المؤسسة التجارية لأنها تركز في نشاطها على عناصر دورة الاستغلال و كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال قد تستغني عنه المؤسسة التجارية أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط و لهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم إستثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها مؤسسة كبيرة مقارنة مع مؤسسة أخرى في قطاع التجارة مثلا ومنه فإن تنوع النشاط الإقتصادي يصعب الوصول إلى مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ **معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن محاولات إيجاد تعريف مناسب لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بعدد هائل ومتنوع من المعايير حيث نلاحظ تعدد معايير في بعض الدول وتتميز بعض هذه المعايير بأنها معايير كمية تأخذ بعين الإعتبار الحجم والقياس كمعيار عدد العمال حجم الاستثمارات ومنها ما يعتبر معايير نوعية يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة المتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى نذكرها فيما يلي: **(الهدى، 2021، الصفحات 374-375)**

أولا: المعايير الكمية: يمكن أن نصنف مؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة من خلال الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الإقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال؛ حجم الإنتاج؛ القيمة المضافة؛ التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال، لكن المعيار الأكثر شيوعا هو المعيار الذي يعتمد على كل من العناصر التالية: عدد العمال؛ رقم الأعمال والقيمة المضافة.

ثانيا: المعايير النوعية: لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يجب إضافة معايير أخرى نوعية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى، كما يمكن اعتبار المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتين من الخصائص الأربعة التالية:

- يكون تسيير المؤسسة من طرف أصحابها في أغلب الأحيان بالنسبة لاستقلال الإدارة؛
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد؛
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أن احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون في منطقة واحدة؛
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط؛

✓ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هي تلك المؤسسات التي قيمة رأس مالها وعدد موظفيها أقل من التي تمتلكها الشركات الكبيرة، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات في القطاعات الحيوية مثل التجارة والصناعة والخدمات، وهي تلعب دورا هاما في الاقتصاد، فهي تساهم في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة وذلك باختلاف معايير التعريف المعتمدة، لهذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف المقدمة من طرف المنظمات الدولية كما يلي:

1-تعريف الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم01-01: يمثل الجدول ضبط الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهيئة	عدد العمال	رأس المال (ألف دولار)
البنك الدولي	من 10 إلى 100	من 250 إلى 300
منظمة التنمية الصناعية	لا يزيد عن 100	لا يزيد عن 250
منظمة العمل الدولية	-	لا يزيد عن 350

المصدر:د.خضرة صديقي، كتاب رهانات تطبيق الحكومة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، النشر الجامعي الجديد، سنة2021، ص105

أ-تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إعتمد الإتحاد الأوروبي على تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي دخل حيز التنفيذ بداية من 1 جانفي 2005 يمكن تلخيصة في جدول التالي:

الجدول رقم 01-02: يمثل ضبط الاتجاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)	قيمة أصول الميزانية (مليون أورو)
مصغرة	أقل من 10	10	أقل من 2
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 50	أقل من 10
متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 250	أقل من 43

المصدر:راشدة عزيزو،اطروحة دكتوراه، تفعيل سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عرض تجارب دولية، سنة 2018، ص21

ب-تعريف لجنة الامم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية الصناعية في الدول النامية unido:
إعتمدت هذه اللجنة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار اليد العاملة حيث عرفت المؤسسات التي ينشط بها ما بين 15و 19 عامل على أنها مؤسسة صغيرة والمؤسسات التي ينشط بها ما بين 20و 99 عامل على أنها مؤسسات متوسطة في حين أن المؤسسة التي ينشط بها أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة. **(عمادالدين، 2018، صفحة 216)**

ت- تعريف البنك الدولي :صنف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسة الدولية للتمويل إلى ثلاث أنواع هي: **(بولرباح، 2017/2016، صفحة 108)**

- **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي يكون عدد عمالها اقل من 10 عمال وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي المؤسسة التي يكون عدد عمالها أقل من 50 عاملا وإجمالي اصولها اقل من3 مليون دولار امريكي.
- **المؤسسة المتوسطة:** هي المؤسسة التي يكون عدد عمالها أقل من 300 عامل وإجمالي أصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي.

ج-تعريف جنوب شرق أسيا: في إحدى الدراسات الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا إستخدم كل من" بروتش وهيمنز" (bruche et heimenz) التصنيف الآتي المعترف به في صورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي، من 1-9 عمال مؤسسات عائلية وحرفية؛ من 10-49 عامل مؤسسات صغيرة؛ من 50-99 عامل مؤسسات متوسطة؛ أكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة؛ **(شعبان، صفحة 3)**

المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ **أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

توجد عدة تصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها معايير نجمعها في (طبيعة توجه المؤسسات حسب إمكانياتها الإنتاجية؛ أسلوب تنظيم العمل؛ طبيعة المنتجات؛ الشكل القانوني؛).

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب طبيعة توجهها: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها إلى الأشكال التالية: **(سابق، 2016، الصفحات 22-23)**

- مؤسسات عائلية؛
- مؤسسات تقليدية؛
- مؤسسات متطورة وشيه متطورة؛

أ-المؤسسات العائلية: وهي مؤسسات يكون مكان إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة حيث يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة.

ب-المؤسسات التقليدية:ويقترب هذا النوع من المؤسسات من المؤسسات العائلية، حيث أنه عادة ما يعتمد على مساهمة العائلة، وينتج منتجات تقليدية، وتتميز عن المؤسسات السابقة في كون أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل، كما أنها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير، بالإضافة إلى اعتماد وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وهذا ما يجعل من عملية التسويق بسيطة.

ج-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: ما يميز هذا النوع من المؤسسات عن المؤسسات العائلية والتقليدية هو اعتمادها على تقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد العمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة ومطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة الإنتاج :يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج الذي تتجه له الذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي إلى: **(خضرة، 2021، الصفحات 110-111)**

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تعتمد في نشاطها على تصنيع المنتجات الغذائية؛ ومنتجات الجلود أو النسيج؛ وكذلك تحويل المنتجات الفلاحية؛ والورق ومنتجات الخشب (ومشتقاته). ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن:

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر؛
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة؛
- صناعة الورق باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق؛

ب- مؤسسات إنتاج السلعة الوسيطية: تعتمد في نشاطها على الصناعات الكهربائية والميكانكية؛ تحويل المعادن؛ والصناعات الكيماوية؛ بما في ذلك المحاجر والمناجر؛ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ج-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية الإنتاج وكثافة رأس مال كبير الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيف عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة، إنتاج وتركيب بعض الآلات والتجهيزات التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء. ويكون هذا في البلدان المتقدمة أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى

مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية وتجميع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع الغيار المستوردة كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس تنظيم العمل: نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات المصنعية والمؤسسات الغير مصنعية. **(بولرباح، 2017/2016، صفحة 118)**

حيث نلاحظ من الجدول الفئات 1 2 3 هي مؤسسات غير مصنعية والفئات 6 7 8 هي مؤسسات مصنعية أما الفئات 4 5 يدمجان من الناحية العلمية إلى المؤسسات الغير مصنعية.

الجدول رقم01-03: يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الانتاج العائلي	الانتاج الحرفي		النظام الصناعي		نظام المصنع		
			المنزلي	الورشة			
الإنتاج المخصص الاستهلاك الذاتي	العمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه متنقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر :بولرباح بوخاري، اطروحة دكتوراه، اقتراح نموذج لقياس اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، جامعة شلف، سنة 2017، ص118

1- المؤسسات غير المصنعية: تضم المؤسسات غير مصنعية نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي(الفئات 1 2 3) كما موضح في الجدول إذ أعتبر الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل كما أنه بقي يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة أما الإنتاج الحرفي الذي قد يكون بصفة انفرادية أو ينشط فيه عدد من المساعدين هو نشاط يدوي يضع سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن حيث نجد في الإنتاج الحرفي الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل وبالإضافة إلى ورشات حرفية الذي ينتقل فيها الحرفي إلى مكان خارج المنزل.

2-المؤسسات المصنعية: تضم المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة حيث يتميز عن المؤسسات الغير مصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد عمليات الإنتاج واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب الشكل القانوني:

يتفق الشكل القانوني للمؤسسات مع طبيعة النظام السياسي السائد ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة التي تضم المؤسسات الفردية والشركات(شركة الأشخاص, شركة التضامن, شركة المحاصة, التوصية البسيطة) بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات. **(بولرباح، 2017/2016، صفحة 120).**

✓ **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتأقلم أحسن مع جميع الأسواق، حيث أصبحت هذه المؤسسات لاعبا مهما في الأسواق الدولية ولكن دون المرور بالضرورة بنفس الخطوات التي مرت بها الشركات الكبرى. ومن أهم الخصائص التي تميز هذه ما يلي: **(توفيق، 2012، الصفحات 166-167)**

1. قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة؛
2. إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إمعانها في تخفيض تكاليف الإنتاج؛
3. ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، وفي اليابان يعزى 52 من الابتكار إلى أصحاب هذه المشروعات؛
4. ارتفاع مستوى المهارة للعمالة نظرا للتخصص الدقيق الذي تتميز به الأخيرة؛

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

✓ **أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: **(تمار، 2018، الصفحات 334-335)**

1. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
2. استحداث فرص عمل جديده بصوره مباشره وهذا لمستحدثي المؤسسات او بصوره غير مباشره عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن ان تتحقق الاستجابه السريعه للمطالب الاجتماعيه في مجال الشغل؛
3. إعاده إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

4. إستعادة كل الحلقات الإنتاج الغير مربحة والغير هامة التي تخلصت من المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي وقد بينت الدراسة أجريت على مؤسسة عمومية إقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي وإستعادة إنشاء 15 المؤسسة صغيرة؛
5. يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق؛
6. يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات؛
7. تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
8. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات والضرائب المختلفة؛

✓ **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تنقسم المشروعات الصغيرة إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى: **(شعبان، الصفحات 7-8)**

1- على مستوى الفرد صاحب المشروع: تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد كمايلي:

- الإعتزاز والإفتخار لصاحب المشروع الناجح حيث يشعر أنه إستطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الأخرون؛
- يعتبر فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية، وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن يكون وظيفة؛
- تشجيع الشباب وتسهيل إمتهانهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة يوفر لهم الوقت الذي قد يقضونه في إنتظار التوظيف في القطاع الحكومي والخاص؛

2- **على المستوى المجتمعي:** تتمثل أهمية المشروعات على مستوى المجتمع فيما يلي:

- تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية السلعية والفكرية لتغطية جزء كبير من إحتياجات السوق المحلي؛
- تساهم في إعدادعمالة ماهرة تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛
- ان تشجيع المعلومات خاصة العاملة في مجال الصناعة يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف التنافسية جيدة؛

3- على المستوى العالمي: إن المشروعات الصغيرة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت لها القرارات الخاصة بها:

- لقد تعرضت لها مختلف العلوم الإدارة والإقتصاد والهندسة والقانون من زوايا مختلفة ومتعددة؛

- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة؛
- إنتشار وسائل الإعلام المسموعة المقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمشروعات والصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مختلفة؛
- تعتبر كمحور رئيسي للتنمية في زيادة الانتاج وتوفير الخدمات؛
- إعداد وإكتساب الشباب للخبرة من خلال تطوير الخطط والمناهج التعليمية؛

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات والمشاكل التي تواجهها.

✓ **المعوقات والمشاكل الي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية: **(عيسى، صفحة 276)**

1. الصعوبة في تمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الأطوار الأولى لا يملكون ذلك، كما أن ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم في هذا الميدان يجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛
2. إرتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك، غالباً أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع؛
3. الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
4. الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير ؛
5. عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار المواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح؛
6. المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
7. صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها؛
8. الإهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته؛

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى :

- **مشكلات داخلية:** كنقص الخبرة والإمكانيات وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.
- **مشكلات خارجية:** كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية لتحد نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

✓ **الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة الشديدة وعدم التعقيد كالذي نجده في المؤسسات الكبرى وهذا راجع إلى صغر حجم هذه المؤسسات وكذلك إلى تركز المسؤوليات في جهة واحدة وعدم تشعب الفروع بالشكل الذي قد يعقد من هيكلها التنظيمي. **(عبدالله، 2013، صفحة 56)**

الشكل رقم 01-01 : نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

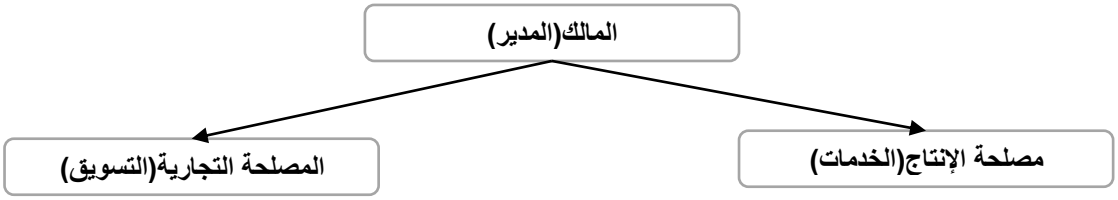

المصدر:خبابة عبد الله، كتاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2013سنة، ص56

وتجدر الإشارة هنا أنه من النادر أن نجد إدارة مستقلة للتسويق أو المالية أو الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة وهذا راجع إلى اعتبارات الحجم أولا حيث أن الهيكل التنظيمي بها يكون صغيرا وغير معقد والإختبار الآخر هو سيطرة المالك على أنشطة المؤسسة وبالتالي فان جميع السلطات تؤدي إليه بحيث نجد في المؤسسات المصغرة مصالح وليس إدارات.

الشكل رقم 01-02: نمودج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.

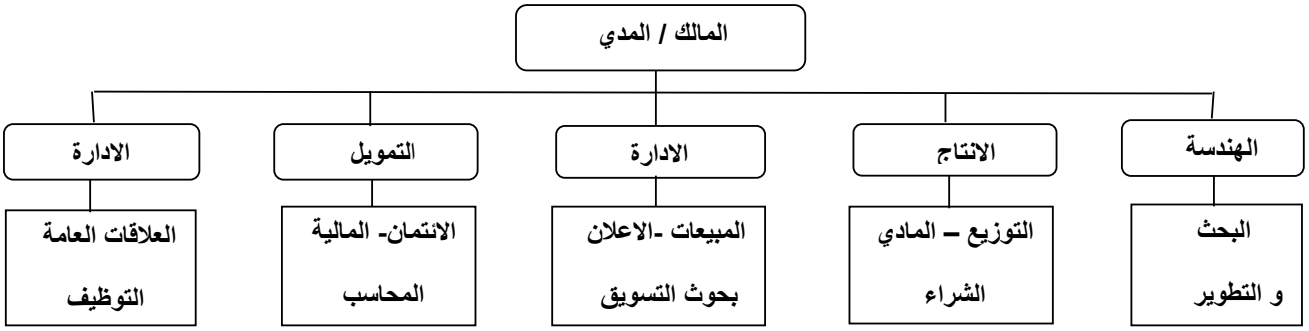

المصدر: خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة2013، ص 57

الشكل 01-03: الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسات الصغيرة

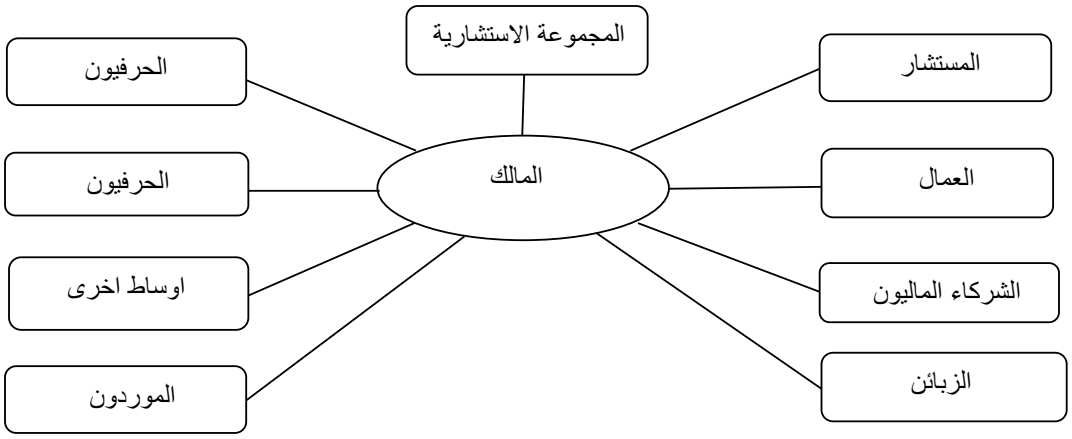

المصدر: خبابة عبد الله، كتاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة2013، ص58

القرب والتداخل الوظيفي: على عكس المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تتميز بانفصال الإدارات والوظائف عن بعضها البعض فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز أساسا بالتداخل الوظيفي وقلة انفصال المصالح والإدارات عن بعضها البعض وهذا راجع إلى صغر حجمها في المقام الأول وكذلك إلى التداخل الوظيفي بين الأعمال حيث نجد أن العامل الوحيد قد يقوم بالعديد من الوظائف وينتقل من مصلحة إلى أخرى بطريقة سلسة دون إجراءات ولا تعقيدات فحسب marchesny 1991 فإنه كثيرا ما يكون هناك صعوبة في التمييز بين المهام والوظائف داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للاستثمار:

إن الصندوق الوطني الاستثمار من أهم مؤسسات الدولة، ويهدف إلى تطوير اقتصاد البلاد، يتم تمويل الصندوق بمساهمات مالية من الحكومة والجهات الأخرى وهو مستقل ماليًا وإداريًا. الغرض من الصندوق هو توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للاستثمار ونشأته

- ✓ **تعريف الصندوق الوطني للاستثمار:**

1- بادرت السلطات العمومية إلى إنشاء الصندوق الوطني للإستثمار الناتج عن إعادة الهيكلة للبنك الجزائري للتنمية وذلك سنة 2009 بموجب قانون المالية التكميلي المؤرخ في 22 يوليو 2009 من خلال نص المادتين 55 و 56 والذي تم فيهما إستبدال تسمية البنك الجزائري للتنمية بتسمية الصندوق الوطني الإستثمار، برأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري مع الإحتفاظ مؤقتا بالقانون الأساسي للبنك الجزائري للتنمية. لقد تم انشاء هذا الصندوق السيادي تعزيزا لدور الدولة في تمويل التنمية الاقتصادية. هذه العملية تعتبر مكملة لعملية إصلاح القطاع المصرفي والمالي الذي قامت بها الدولة. **(بوكابوس، 2013، صفحة 251)**

2-يعتبر الصندوق الوطني للإستثمار مؤسسة عمومية مالية ذات طابع إقتصادي تتمتع بشخصية ومعنوية وإستقلالية مالية بحيث تأسس الصندوق على أساس هياكل البنك الجزائري للتنمية وذلك بناء على الأمر رقم 40- 10 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2011 والذي تضمن تغيير تسمية البنك الجزائري للتنمية (BAD/FNI) إلى الصندوق الوطني للإستثمار بحيث تم وضع حد نهائي للعمل المزدوج لبنك التنمية الجزائري في ممارسة مهامه كبنك إستثمار عمومي من جهة وبصفته مسير للصندوق الوطني للاستثمار وعلى هذا الاساس يحتفظ الصندوق بتركيبة مجلس الادارة المتكون من(رئيس مجلس الإدارة ومدير عام للصندوق الوطني للإستثمارات، ممثلين عن وزير المالية، ممثل بنك الجزائر ،ممثل عن البنك الوطني الجزائري, ممثل عن البنك الجزائر الخارجي، ممثل عن القرض الشعبي الجزائري). **(فريد، 2018، صفحة 5)**

3-تم انشاء الصندوق الوطني للإستثمار سنه 2009 رصد له مبلغ 150 مليار دينار جزائري ليساهم في التمويل المباشر والطويل المدى للمشروعات الإستثمارية الوطنية التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الجزائري بالإضافة إلى دور التطوير والتنشيط الذي يعكف عليه الصندوق لتشجيع الإستثمار خارج المحروقات والمدرجة ضمن ميزانية الدولة والمدعومة بتمويلات مشتركة (الميزانية/ الخزينة) كما يمكن للصندوق توظيف الموارد المالية الإضافية في شكل سلفيات وتسبيقات من الخزينة قصد تمويل أو المساهمة في مشاريع إستثمارية، أو مشاريع المؤسسات كما يمكن للصندوق توظيف أمواله في سوق رؤوس الأموال. **(قديد، 2021، صفحة 79)**

✓ **تأسيس وتطور الصندوق الوطني للاستثمار:**

قررت السلطات العمومية إنشاء الصندوق الوطني الاستثمار المنبثق عن إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية لغرض تعزيز الأدوات الأساسية الجديدة لتدخل الدولة في تمويل التنمية ويندرج هذا العمل في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي، التي شرعت فيها الدولة وكرس قانون المالية لسنة 2009 إعادة هيكلة هذه عن طريق تغيير إسم البنك الجزائري للتنمية BAD إلى الصندوق الوطني للإستثمار مع الحفاظ على القانون الأساسي لعام 1963 البنك الجزائر للتنمية وتزويد المؤسسة الجديدة برأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري.

✓ **المحطات الرئيسية في تطور الصندوق الوطني للاستثمار:**

منذ إنشائها في عام 1963 كان للمؤسسة رسالة أساسية تتمثل في المساهمة في تمويل الإستثمارات الإنتاجية وتنفيذ الخطط والبرامج الإستثمارية المختلفة بهدف تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية للبلاد على مر السنين قام الصندوق الوطني للإستثمار FNI (صندوق التنمية الجزائري سابقاCAD بنك التنمية الجزائري سابقاBAD) بتغيير طريقة تدخله من أجل التكيف مع تحديات تنمية الإقتصاد الوطني مرت المؤسسة بعدة مراحل من التطور مرتبط بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية الوطنية والتي :

من 1963- 1970: تم إنشاء المؤسسة تحت إسمCAD "caisse algérienne de développement بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 7 ماي 1963 و الذي أنشأ نظامها الأساسي كانت أداة لتنفيذ تدخل الدولة المباشر في تمويل التنمية من موارد الميزانية وبالتالي فهي مسؤولة عن كل من تنفيذ الميزانية الإستثمارية وإدارة القروض الحكومية المخصصة لتمويل التنمية و في اطار ممارسة مهامها فقد ساهمت ايضا في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العمومية والخاصة والمختلطة من خلال الإستثمارات المساهمة في رؤوس أموالها.

من 1970-1988: غيرت المؤسسة إسمها و أصبحت بنك التنمية الجزائري BAD بموجب المادة01 من الأمر 72- 26 الصادر في7 يونيو 1972 شهد هذان العقدان من الزمن تطور المؤسسة كفاعل رئيسي في تمويل الإستثمارات المخطط لها ومن ثم ستغطي أعمالها ثلاث مجالات رئيسية:

تمويل القطاع الانتاجي: المؤسسة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ مختلف خطط التنمية التي تضعها السلطات العمومية مع ضمان التمويل طويل الأجل للقطاع الإنتاجي من موارد الميزانية في شكل قروض داخلية طويلة الأجل(CILT).

التمويل الخارجي: قادت الدعوة إلى المساعدات الخارجية للمؤسسة إلى الإستثمار بكثافة في البحث والتنفيذ وإدارة التمويل الخارجي المتنوع من المؤسسات المصرفية الخاصة أو الحكومية أو الإقليمية أو متعدد الاطراف، وسيتم توسيع هذه الوظيفة بسرعة لتشمل إدارة النيابة عن الدولة من خلال تطبيق الإتفاقات الحكومية الدولية.

التجهيز العمومي: تضمن المؤسسة الإدارة المالية لعمليات التجهيز العمومي من ميزانية الدولة على المساعدات النهائية وتغطي بشكل أساسي البنية التحتية الاجتماعية والإقتصادية، سكك الحديدية، الهيدروليكية والإجتماعية والتعليمية.

من 1988-1994: منذ عام 1986 دفع إطلاق الإصلاحات الإقتصادية الدولة إلى الشروع في سلسلة من الإجراءات، بما في ذلكعلى وجه الخصوص توسيع التعاون مع المؤسسات النقدية الدوليةBIRD،FMA ،FMI الإنسحاب التدريجي للدولة من التمويل المباشر للقطاع الإنتاجي إمتد حتى فك إرتباط الدولة إلى مجال الإدارة والتنظيم.

من 1995-1999: تم تحديد 31 ديسمبر 1994 كفترة نهائية لتوزيع القروض الداخلية طويلة الأجل التي استمرت في تخصيصها للقطاع الإنتاجي تحت مصطلح" برنامج قيد التنفيذ" يمثل عام 1995 عاما محوريا في تطور المؤسسة ويمثل نهاية تدخلها في تمويل القطاع الإنتاجي من موارد ميزانية الدولة سلط هذا الحدث الضوء على الحاجة الملحة لإعادة هيكلة البنك لتغيير تنظيمي من أجل السماح بظهور أو دعم أنشطة جديدة استمرت هذه الفترة حتى عام 2005.

من 1999-2009: منذ عام 1999 حددت المؤسسة اعمالها من منظور إعادة الهيكلة ودمجها في النظام المالي والمصرفي الوطني وشهدت هذه الفترة تراجع نشاطها ولوحظ إستئناف التمويل من موارد الميزانية إبتداء من عام 2006 برامج دعم الانتعاش الاقتصادي وتمويل الاستثمارات من موارد الخزينة شرعت بين عام 2007 و2008 في عملية أدت إلى التفكير في الحاجة إلى إعادة هيكلة المؤسسة بشكل أساسي.

من 2009-2011: في عام 2009 كانت ولادة FNI-BAD وقد تم منحها رأس مال قدره 150 مليار دينار ومهمتها الرئيسية هي تمويل القطاع الإقتصادي الإنتاجي في شكل قروض طويلة الأجل وإستثمارات في الاسهم مع الاستمرار في كونها الأداة المالية للدولة لإدارة المساعدات الممنوحة لتمويل عمليات التجهيز العمومي.

من 2011-2020: في عام 2011 تغير إسم المؤسسة وأصبح الصندوق الوطني للإستثمار FNI هكذا يرافق الصندوق الوطني للإستثمار من ناحية جميع أنواع المشاريع التي تقررها الدولة في سياق تنفيذ خطة التعزيز والنمو الاقتصادي 2010-2014 ومن ناحية أخرى المشاريع الإقتصادية التي تساهم نشاطاتها في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة تدخلت المؤسسة من خلال إستثمارات الأسهم في رأس المال الاجتماعي لإنشاء وتطوير المؤسسات في إطار الشراكة مع المستثمرين المحليين أو الأجانب مثل الشركات: جازي, رونو الجزائر إنتاج, الجزائرية القطرية للصلب, أكسا الجزائر للتأمين, تالا الجزائر للتأمين. **(www.fni.dz,)**

المطلب الثاني: أهداف ومهام الصندوق الوطني للاستثمار:

✓ **أهداف الصندوق الوطني للاستثمار:**

وتتمثل أهم أهداف الصندوق الوطني للاستثمار في توفير التمويل للمؤسسات على المدى الطويل وبشروط مواتية لتمكينها من تخفيض عبء تمويل المشاريع وزيادة مردوديتها، بالعمل على: تمويل تنمية الاقتصاد الوطني؛ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تعزيز تمويل البنوك المحلية للمشاريع الكبرى؛ يدعم الصندوق الوطني للاستثمار جميع أنواع المشاريع التي تقررها الدولة، سواء المشاريع الاقتصادية في القطاع العام و أو القطاع الخاص الخاصة التي تشارك: للإحلال محل الواردات من السلع والخدمات؛ زيادة الصادرات خارج المحروقات؛ لتمويل التجهيزات العمومية من قبل السوق، لتحل محل الميزانية العامة للدولة.

كما يمكنه تقديم قروض لدعم المؤسسات على أن تاخذ الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة على عاتقها إذ يتمثل الدور الرئيسي للصندوق في دعم تحقيق السياسة التنموية وتوفير تمويل استثماري مستقر الذي يعتبر الصندوق أداه مالية من الأدوات التمويلية للدولة. **(طواهر، 2021، صفحة 363)**

✓ **مهام الصندوق الوطني للاستثمار:**

يتخصص الصندوق الوطني للاستثمارات في توفير آليات تمويل طويلة الأجل للمؤسسات بشروط ميسرة يمكن أن تاخذ شكل قروض مباشرة أو وفق تمويل مشترك مع البنوك التجارية أو من خلال المساهمة المباشرة في تركيبة رأس مال المؤسسة المستثمرة من خلال موارده الخاصة أو عن طريق تعبئة موارد مالية إضافية على شكل قروض ممولة من الخزينة العمومية حيث يركز نشاطه على التمويل العمليات الاتية: **(فريد، 2018، صفحة 6)**

- تمويل المشاريع الإستثمارية الإقتصادية ذات البعد الاستراتيجي للدولة؛
- الشراكة المباشرة مع مؤسسات القطاع العام أو المستثمرين الأجانب لإنجاز مشاريع التنمية؛
- توفير الضمانات للمشاريع الإستثمارية؛
- تعزيز تمويل البنوك المحلية اللازمة للمشاريع الكبرى؛
- تمويل مشاريع التجهيز العمومي المبرمجة في الميزانية العامة للدولة عن طريق مساهمة نهائية مباشرة أو بتمويل مشترك مع الخزينة العمومية؛

المطلب الثالث: اشكال و صيغ و مصادر مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار:

✓ **التمويل بالموارد الخاصة:**

يمول الصندوق الوطني للاستثمار من موارده الخاصة المشاريع عن طريق قروض مباشرة على المدى البعيد؛ اخذ المساهمات؛ منح الضمانات؛ توجه خدمات الصندوق الوطني للاستثمار إلى المؤسسات والهيئات ومرقي القطاعين العمومي والخاص.

إن البرامج المعروضة على الصندوق الوطني للاستثمار من أجل التمويل يجب أن تندرج ضمن أهداف الصندوق ويجب تحقق إمتيازات إقتصادية ومالية وتقنية وألا يكون لها تأثيرا سلبيا على البيئة وتم تحديد ثمانية قطاعات وتتمثل في الصناعة والمناولة الصناعية والصناعات الفلاحية الغذائية؛ البناء والأشغال العمومية؛ النقل والإمداد؛ الإعلام والاتصالات والإبداع التكنولوجي؛ السياحة؛ الخدمات المالية؛ الطاقات المتجددة.

- ✓ **أخذ مساهمات:**

يأخذ الصندوق مساهمات لاسيما في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في ذلك للقطاع الخاص الوطني في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاته الاستراتيجية.إن معايير الاستثمار للصندوق في شكل مساهمات هي ذات طابعين من أجل الحصول على الموافقة يجب على الصندوق أن يستجيب لجميع المعايير الاقتصادية لتوظيف المال و إلى أثر إيجابي ملموس على التنمية الاقتصادية و تقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين و تساهم في :

الاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها؛ عمليات زيادة رأس مال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية بما في ذلك تحسبا لإبرام شراكة مع متعامل أجنبي في ظل إحترام الأحكام التشريعية الدقيقة تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34% حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق و تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان كل مرة و تخضع مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار إلى مجموعة تعليمات ضمن معايير الإستثمار.

- ✓ **التمويل بموارد الخزينة:**

يسير الصندوق لحساب خزينة القروض طويلة المدى التي تمنحها الخزينة إلى المؤسسات العمومية و تحدد الخزينة شروط التمويل و تتحمل خطر القرض كما يضمن الصندوق الوطني للاستثمار تنفيذ القرض وخدمة التحصيل في إيطار إتفاقية بين الصندوق الوطني للاستثمار والمستفيد، وبالنسبة للتسيير المالي الخاص بالمنح والاعانات الواردة لبرامج التجهيز العمومي يتصرف الصندوق الوطني للاستثمار كمحاسب مكلف ومراقب مالي في إطار عمليات يتم تمويلها من مساعدات نهائية (غير قابلة للتسديد) للدولة. **(طواهر، 2021، صفحة 364)**

المطلب الرابع: الهيكل الاداري للصندوق الوطني للاستثمار

- ✓ **الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للاستثمار**

الشكل رقم01-04: الهيكل التنظيمي الاداري للصندوق الوطني للاستثمار

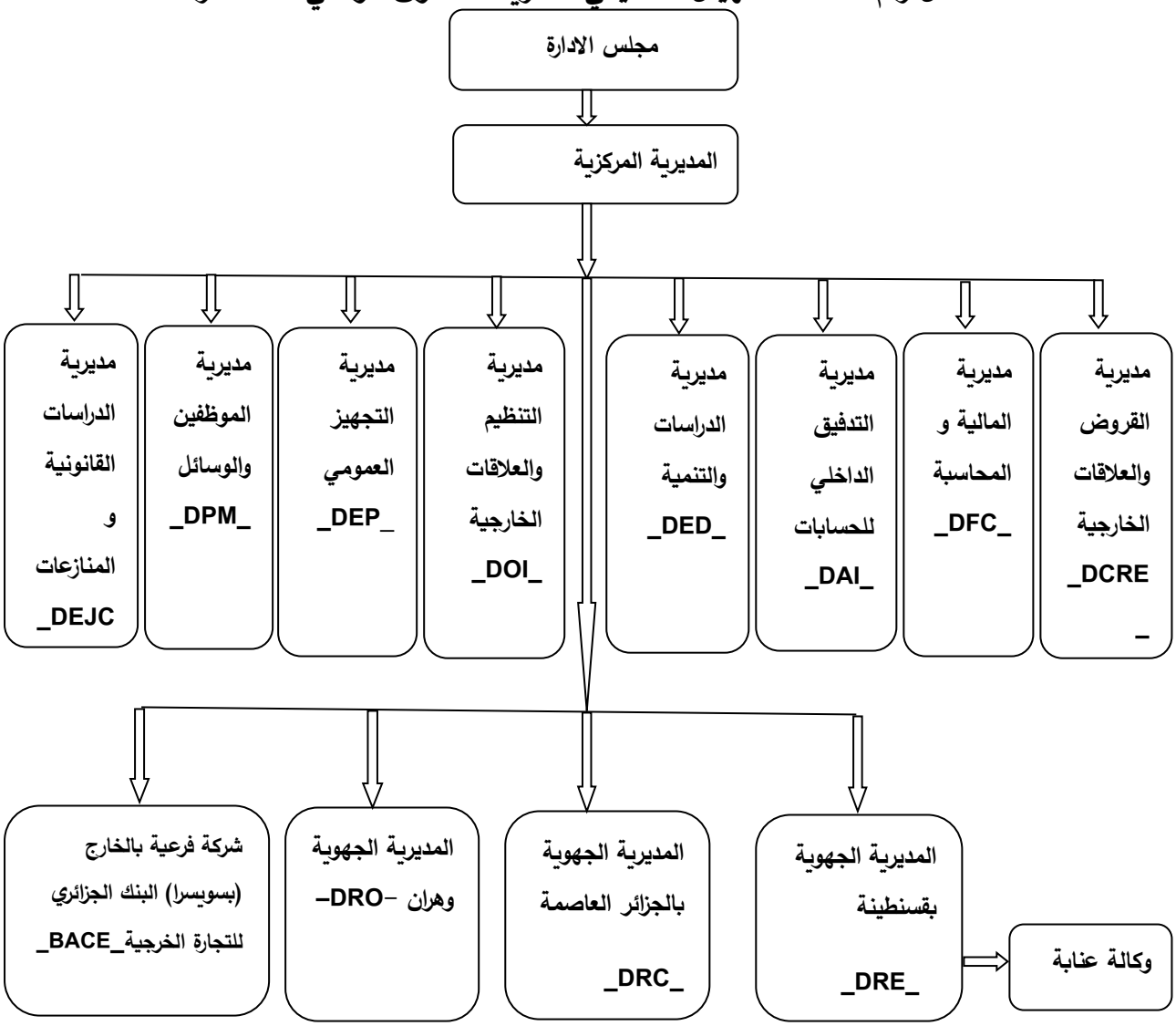

المصدر: محمد التهامي طواهر ود. التجاني الطهراوي، دراسة لتجربة الصندوق الطني للاستثمار –التمويل الاستثماري–، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد7، العدد2، سنة2021، ص363

المبحث الثالث: مساهمة الصندوق الوطني للإستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الصندوق الوطني للإستثمار من أهم الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يقدم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات وتقديم الخدمات المصرفية والاستشارية لها لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. بالاضافة إلى ذلك، يعتبر الصندوق من أهم المؤسسات التي تحفز ريادة الأعمال والابتكار.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1-أهم محاولات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة محطات وسنقوم بإبراز أهم المحاولات التي تهدف إلى وضع تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. **(نويرة، 2022، الصفحات 310-312)**

المحاولة الأولى: لتعريف هذه المؤسسات تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج التنمية لفترة 1974-1977 والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تتميز بالاستقلالية القانونية؛ تشغل أقل من 500 عامل؛ وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج؛

المحاولة الثانية: لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للفلاحة والتنمية المؤسسات الخفيفة_edil_ بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في أبريل 1983 حيث يرتكز التعريف المقترح علم معيارين اليد العاملة ورقم الأعمال فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

المحاولة الثالثة: تم اقتراحها اثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية المنعقد سنة 1988 والذي يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة. يضاف لهذا التعريف القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 المتعلق بالقانون الخاص بالحرف وهي مؤسسات التي يزيد عدد عمالها على 12 عامل، ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق فان وزارة الصناعة والطاقة أنذاك كانت تعتبر كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة.

وفي سنة 2001 تم إصدار قانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات مهما كان وضعها القانوني:

- تشغل من1 إلى 250 شخص؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري؛
- تحترم معايير الاستقلالية ؛

وجاء في المادة 5و 6 و7 من القانون01-18 تفصيلات الآتية:

المادة5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري.

المادة6: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 دينار جزائري.

المادة7: تعرفها على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 اشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري من خلال التعاريف السابقة نجد أن الجزائر قد اعتمدت في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعيار الكمي تمثل في عدد العمال ورقم الأعمال بقي هذا القانون ساري المفعول إلى غاية صدور القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017 حيث نص المادة 5 منه على أنه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من1 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية؛

المادة8: تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها ما بين 400 مليون و4 ملايير دينار جزائري.

المادة9: تعتبرها بأنها تلك المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 دينار جزائري.

المادة10: تعرف المؤسسات الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغلمن 1 إلى9 اشخاص ولا يتعدى رأس مالها السنوية 40 مليون دينار جزائري، فمن خلال المواد السابقة للقانون تبين ما يلي: زيادة قيمة المبالغ التي تحدد الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

2-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بعد المحاولات العديدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر إلى تطوير هاته المؤسسات وتنميتها وتيسير كل السبل لإنشائها وذلك عن طريق توفير عدة صناديق ووكالات وهيئات داعمة ومرافقة لها. شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا ونموا كبيرا في تعداد المؤسسات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم01-04: يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
2003	288587	2010	619072	2017	1074503
2004	312959	2011	659309	2018	1093170
2005	342788	2012	711832	2019	1193339
2006	376767	2013	777832	2020	1231073
2007	410959	2014	852053	2021	1286365
2008	519526	2015	934569	2022	1359803
2009	587494	2016	1022621	2023	-

المصدر: من اعداد الطالبين وفق احصائيات وزارة الصناعة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايدا مستمرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان 288587 سنة 2003 حتى وصل لأزيد من 1.3 مليون مؤسسة سنة 2022، وهذا راجع إلى السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة خلال هاته الفترة من أجل تطوير وترقية قطاع المؤسسات في الساحة الإقتصادية، من خلال الإجراءات والتحفيزات الهادفة تطوير هذا النوع من النؤسسات وتعزيز دورها في الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم01-05: توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2022.

المنطقة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
العدد	945153	300745	113905	1359803
النسبة %	69.51	22.12	8.38	%100

Source : bulletin d'information statistique de la PME, N°42, Avril 2023, P11

من خلال الجدول نلاحظ تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة قدرها 69.57% بمناطق الشمال، وهي النسبة الأكبر. ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة قدرها 22.03%، وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة قدرها 8.40% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني:الأدوات المالية والإستثمارية التي يوفرها الصندوق الوطني للاستثمار.

يهدف الصندوق الوطني للاستثمار إلى دعم الشركات الملتزمة بأسلوب ريادي مسؤول وأخلاقي وشفاف لذلك يوفر مجموعة من الأدوات المالية والإستثمارية لدعم المؤسسات وتشجيع الإستثمار في البلاد، وتعتبر هذه الأدوات داعما قويا لتطوير القطاع الإقتصادي في الجزائر وتعزيز النمو الإقتصادي في البلاد. **(www.fni.dz،)**

- ✓ **منح ضمانات:**

منح الصندوق ضمانات تجارية، لصالح المتعاملين الوطنيين، من أجل التمكن من الوصول للصفقات العمومية وانجازها وتشمل ضمانات العطاءات؛ ضمانات الاسترداد المسبق (على التموين أو الاشغال)؛ ضمانات على حسن التنفيذ.

✓ **قروض الاستثمار:**

إنها طريقة تمويل مرنة تتكيف مع احتياجات مشروعك وعملك في الإنشاء أو التطوير

–**مزايا قروض الاستثمار:** يتميز القرض الاستثماري طويل المدى بعدة تسهيلات وهي المدة المناسبة؛ معدل فائدة مميز ؛ شروط التسديد مرنة تتناسب مع المشروع؛ قرض يتناسب مع احتياجات المشروع بنسبة تمويل محددة؛

شروط التمويل

- تمويل يصل إلى 80٪ من تكلفة المشروع؛
- سعر الفائدة حسب شروط البنك؛
- مدة تتراوح من 5 إلى 12 سنة، مؤجلة 3 سنوات كحد أقصى؛

يمكن تغطية القروض الممنوحة من خلال :

1. **ضمانات حقيقية:** ويمكن أن تكون: رهن عقاري / رهن، ضمان بنكي.
2. **ضمانات شخصية:** التي تنطوي على حق مُستحق على أشخاص آخرين.
3. **ضمانات مالية (FGAR):** صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ **المساهمات في رأس المال:**

من حيث رأس المال الاستثماري، يتدخل الصندوق الوطني للإستثمار من خلال المشاركة في الأسهم في الشركات التي هي في طور الإنشاء أو التطوير أو إعادة الهيكلة. في هذا السياق، تعمل المؤسسة بالشراكة مع مستثمرين محليين / أو أجانب لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية.

مزايا المساهمات في رأس المال:

1. موارد مالية إضافية لتعزيز رؤوس الأموال؛
2. تحسين قدرة الاستدانة تجاه دائنين آخرين؛
3. شريك هام من خلال الاستشارة والمساعدة في حوكمة الشركة؛
4. تعزيز مصداقية المساهمين من خلال وجود مؤسسة مالية عمومية؛

شروط تدخل الصندوق: يخضع تدخل الصندوق الوطني للإستثمار للمعايير المؤهلة التالية :

1. يتدخل الصندوق الوطني للإستثمار بنسبة 34٪؛
2. يجب أن يكون الشكل القانوني للشركة الممولة شركة ذات أسهم، وذلك في نهاية عملية التمويل؛
3. يجب أن يندرج المشروع الاستثماري في إحدى قطاعات تدخل الصندوق؛

المطلب الثالث: المقاييس والإجراءات اللازمة لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ **المقاييس المطلوبة لعملية التمويل في الصندوق الوطني للإستثمار:**

1. المشاريع التي يتم تمويلها من الصندوق يجب أن تكون تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد؛
2. أن تكون ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في إنشاء فرص عمل جديدة؛
3. أن تكون موجهة لتصدير منتجاتها؛
4. يجب أن تهدف إلى تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي والتعامل من الباطن؛
5. يجب ان يكون المشروع متميز ويتمتع بدرجة عالية من الجدوى الإقتصادية والمالية والفنية؛

- ✓ **الإجراءات اللازمة لتمويل المؤسسات أو المشاريع:**

1. المشروع المطلوب تمويله يجب أن يوافق المقاييس المطلوبة للعملية التمويلية في الصندوق الوطني للاستثمار ؛
2. يتم تقديم ملف كامل للمشروع، بما في ذلك الدراسة التقنية والاقتصادية والوثائق الإدارية للمؤسسة، إلى مديرية الدراسة والتنمية؛
3. تقوم مديرية الدراسة والتنمية بإجراء دراسة شاملة للمشروع وبعد الموافقة، يتم إرسال الملف إلى مديرية التمويل الخارجي لإتمام الإجراءات الخاصة بالعملية التمويلية مع الممول الخارجي؛
4. يتضمن هذا الإجراء استكمال جميع الوثائق والإجراءات القانونية المطلوبة لإنجاز العملية التمويلية. **(طواهر، 2021، صفحة 365)**

المطلب الرابع: مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار.

تهدف إستراتيجيته إلى المساهمة المباشرة في رأس مال المشاريع الإستثمارية حيث تجسد هذه الآلية التوجه الإستراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار عن طريق المشاركة المباشرة في الإستثمار وتقاسم الأرباح والخسائر والمساهمة في مجلس إدارة المشاريع الممولة حيث يتولى بإسم ولفائدة الخزينة العمومية تسيير المحفظة المالية للأسهم المكتتبة في رأس مال المشاريع الإستثمارية ذات الأولوية الإستراتيجية بالنسبة للدولة.

ومن أهم المساهمات المباشرة في رأس مال المؤسسات التي إستثمر فيها الصندوق الوطني للإستثمار إلى غاية 13/ 12/ 2014 يمكن عرضها في الجدول الاتي: (فريد، 2018، صفحة 6)

الجدول رقم01-06: يمثل مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار مباشرة في رأس مال بعض المؤسسات

الكايانات	تاريخ الدخول	رأس المال	نسبة المساهمة	مبلغ المساممة
مجمع كوسيدار	2010	4335	100	4335
تالا الجزائر للتأمين عن الحياة	2010	1000	30	300
أكسا الجزائر للتأمين على الضرر	2011	2000	36	720
أكسا الجزائر للتأمين على الحياة	2011	1000	36	360
صيدال نورا للتصنيع	2012	50	2	1
رونو الجزائر	2013	2120	17	360,4
سياحة	2014	2300	17	400
مصنع الحديد والصلب الجزائري القطري	2014	58610	5	2930
الوحدة: مليون دج	المجمـــــوع			18,332

المصدر: د.جاري فاتح وآخرون، آليات دعم الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد50،سنة 2018،ص6

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة فعالية مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اتضحت لنا الأهمية التي يحظى بها الصندوق الوطني للاستثمار باعتباره أحد الآليات الهامة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث يساعد على تطويرها وتحسين أدائها وتوسيع نطاق أعمالها وقدرتها على الإبتكار والتطوير والاستثمار في مشاريع جديدة ومبتكرة فهو يساهم في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات من أجل تحقيق أهدافها باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني و تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف في العديد من البلدان.

باختصار فإن دور الصندوق الوطني للاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقتصر فقط على توفير التمويل بل يمتد إلى توفير الدعم الفني والاستشاري وتعزيز القدرات الادارية والتسويقية والتمويلية لهذه المؤسسات ومن خلال تحقيق هذه الأهداف يمكن للصندوق أن يساهم بشكل فعال في تعزيز القدرة التنافسية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تمهيد:

تهدف الصناديق الولائية للاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر إلى تشجيع الاستثمار وتطوير القطاع الاقتصادي. فصناديق الاستثمار أدوات مالية تساهم في تمويل المشاريع والاستثمارات على مستوى الدولة، بينما تهدف الوكالة الوطنية إلى تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر الصناديق الاستثمارية خيارا شائعا للمستثمرين الذين يتطلعون إلى تنويع محافظهم وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الفردية. عند الاستثمار مع الصندوق يتم توزيع المخاطر بين الأصول المختلفة، مما يقلل من مخاطر الخسارة الكبيرة.

وتعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على تعزيز روح المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. حيث توفر الوكالة الوطنية الدعم المالي والاستشارات والتدريب للمقاولين والمؤسسات الناشئة، وتساهم في توفير البيئة الملائمة للابتكار والتطور الاقتصادي.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مرتبة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفينانس–.
- المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- المبحث الثالث: مؤسسة Second LIFE

المبحث الأول: الصندوق الولائي للاستثمار– تيارت – (مؤسسة سوفينانس).

يتم التعاون من طرف مدير الصندوق الولائي مع مسيري مؤسسة سوفينانس لتنفيذ استراتيجيات الاستثمار وإدارة المحافظ المالية، وذلك من خلال العقد المبرم وتفويض المتاح لمؤسسة سوفينانس لإدارة وتسيير هذه الصناديق. حيث توفر سوفينانس الخبرة والمعرفة في مجال إدارة الأصول والتحليل المالي، وذلك لتعزيز أداء الصناديق الولائية ولتحقيق أهداف الاستثمار وكذلك لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الصندوق الولائي للاستثمار ومؤسسة سوفينانس.

✓ **مفهوم الصندوق الولائي للاستثمار:**

تم إنشاء الصناديق الولائية للاستثمار وفق المادة 100 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حتى تكون المسؤولة عن المشاركة في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأها رواد الأعمال الشباب.
تتكون صناديق الاستثمار الولائية من موارد عامة، حيث تم تخصيص قيمة 1مليار دج لكل ولاية. ستدعم هذه الأموال رواد الأعمال الذين ليس لديهم ما يكفي من الأسهم لإنشاء أو توسيع أعمالهم، يتم تنفيذ هذه العملية من خلال تفويض إدارة هذه الأموال لشركات الأسهم الخاصة العاملة في هذا القطاع من السوق وكذلك إلى البنوك العامة.

تم تفويض مؤسسة سوفيناس من قبل وزارة المالية لإدارة وتسيير صناديق الاستثمار في 10 ولايات هي:(تيارت؛ عين الدفلة؛ بجاية؛ بليدة، باتنة؛ الأغواط؛ ميلة؛ وهران؛ أم البواقي؛ تبسة)، والمبلغ ثابت عند 100،000،000دج دون تجاوز 49% من رأس مال الشركة المستثمرة.

✓ **تعريف مؤسسة سوفيناس:**

هي مؤسسة مالية عامة تمت الموافقة عليها في شهر جانفي سنة 2001 من طرف بنك الجزائر، بلغ رأس مالها 10،000،000.000 دج، حيث أن مؤسسة سوفيناس تلعب دورا هاما في التمويل لأنها مؤسسة مالية للاستثمار والمشاركة والاكتتاب وهي مساهمة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تركز المؤسسة في جل نشاطاتها على تطوير الاستثمار حيث تساهم في تنميته من خلال العمليات المالية التالية:

- المساهمة في رأس مال المؤسسات؛
- التأجير التمويلي؛
- ائتمان متوسط وطويل الأجل؛

✓ **مهام مؤسسة سوفيناس:**

1. تقديم استشارات مالية للمؤسسات والمشاريع بخصوص القضايا المالية؛
2. امتلاك حصص في شركات محلية أو أجنبية باختلاف أماكن نشاطها؛
3. ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في رأس مالها؛

4. القيام بالاقتراض والإقراض بدون إعطاء اعتبار كبير للضمانات، وضمان كل عمليات القرض لنسبة للغير؛
5. التعامل بالأوراق والأسهم والسندات؛
6. ترقية الاعتماد على قرض الإيجار باتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
7. بناء علاقات تجارية؛

المطلب الثاني: أهداف وأشكال التمويل بمؤسسة سوفينانس.

✓ **أهداف مؤسسة سوفينانس:**

ككل مؤسسة مالية أو بنكية فإن مؤسسة سوفينانس هدفها الرئيسي هو تحقيق أرباح وتعظيمها، وعلى غرار هذا الهدف لها أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. البقاء في رأس مال الشركات لمدة 5 إلى 7 سنوات؛
2. إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية؛ ومساعدتها على تأدية وظائفها الاقتصادية كأداة للإنتاج وحثها على خلق قيمة مضافة من أجل ضمان استمراريتها؛
3. مرافقة المؤسسات الاقتصادية في مرحلة الإنشاء وتقديم المساعدة اللازمة لها؛
4. توفير الظروف والشروط اللازمة للمؤسسات الاقتصادية للولوج إلى البورصة؛
5. مساعدة المؤسسات المتعثرة على إتمام نشاطاتها من خلال المساهمة في رأس مالها أو كمستشار مالي لمشروع ما؛
6. زيادة عروض التمويل من خلال تقديم قروض كلاسيكية طويلة ومتوسطة المدى وغيرها من العروض؛

✓ **أشكال التمويل بمؤسسة سوفيناس:**

يمكن أن تتدخل المؤسسة في مراحل (التأسيس؛ التنمية؛ إعادة الهيكلة؛)، وذلك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بوضع SARL أو SPA وتمارس نشاطها في قطاع إنتاج السلع والخدمات. من خلال أشكال التمويل التالية:

1–المساهمة في رأس المال: هو تمويل يتكون مساهمات مالية في حقوق ملكية الشركات. تصبح سوفينانس مساهما نشطا وتبيع أسهمها في نهاية الفترة المحددة في اتفاقية المساهمين.

من أهم مزياه ما يلي:

- الأموال الخاصة تسمح لك بالوصول إلى قروض أخرى؛
- لا تحتاج إلى ضمانات أو كفالات كما في حالة القرض؛

- سيكون لديك خبرة مالية ومعرفة بالسوق المحلي لتطوير مشروعك؛

2–التمويل بالتأجير: هو استحواذ المؤسسة على سلعة رأسمالية بناء على طلب العميل وتضعها تحت تصرفه مقابل إيجار. يتمتع المستأجر بحق الانتفاع الكامل بالعقار ويصبح مالكه في نهاية فترة الإيجار.

من أهم مزاياه ما يلي:

- تمويل الاستثمار بالكامل؛
- الإيجارات مخصومة من الضرائب؛
- بيع المعدات بقيمة رمزية في نهاية العقد؛

3–الائتمان متوسط وطويل الأجل: هو قرض يصل إلى 80% من مبلغ المشروع، مخصص لإنشاء مشاريع استثمارية، توسيع أو تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو تمويل مخصص في المقام الأول لشراء المعدات اللازمة للمشروع.

من أهم مزياه ما يلي:

- يمكن لهذا التمويل أن يستفيد من سعر فائدة مدعوم حوالي 7.5%؛
- السداد مؤجل لمدة سنتين –المدة من 3 إلى 10 سنوات؛
- التمويل مؤهل للحصول على معدل فائدة إضافي؛

المطلب الثالث: عينة مقدمة من طرف الصندوق.

✓ **عرض تقديمي للمؤسسة:**

اسم الشركة: شركة الأعمال الكبرى SARL E.G.T.R

الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة SARL

النشاط: شركة لأعمال البنايات الهيدروليك والإنشاءات

تاريخ الإنشاء: 07/10/1998

العنوان: طريق فرندة رقم 251–تيارت–

✓ **تعريف مختصر للمؤسسة:**

شركة الأعمال الكبرى هي مؤسسة تتخصص في أعمال البناء الكبرى، وتقع أعمالها بشكل رئيسي في ولاية تيارت وكذلك في بلدياتها وحتى الولايات المجاورة لها، تتمتع المؤسسة بخبرة كبيرة اكتسبتها من سنوات عملها الفارطة في هذا المجال وكذلك من خلال تطلعاتها للنمو أكثر من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق.

✓ **خطة أعمال المؤسسة**

تحمل المؤسسة في طياتها مجموعة كبيرة من الأعمال تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02–01: يمثل الجدول ملخص خطة التحميل الخاصة بالمؤسسة.

صاحب المشروع	عنوان المشروع	مبلغ العقد	مواعيد الإنجاز
APC فرندة	دراسة ومراقبة وتحقيق طريق حي حطاب أحمد "شريحة ZEME "	101.789.863,00	08 أشهر
D.U.A.C تيارت	الأعمال الإبتدائية والثانوية 50 VRD موقعا طرق التنمية الخارجية LOT N2 الإنارة العامة.	101.789.868,00	07 أشهر
APC سيدي علي ملال	تحقيق الأعمال التنموية الحضرية داخل مركز سيدي علي ملال " الشريحة الثانية 2EME TRANCHE "	31.947.930,00	08 أشهر
DTP تيارت	أعما إعادة التأهيل CW18 بين قليب ومعسكر على مسافة 5كلم	56.013.300,00	07 أشهر
APC عين ذهب	التخطيط والتغطية في 30 BB CITE	16.575.521,00	06 أشهر
APC عين ذهب	التخطيط الحضري بحي 215 والطريق الجانبي	22.686.170,00	06 أشهر
APC عين ذهب	التخطيط والطلاء في BB بحي شاذلي بن جديد	24.701.544,00	115 يوم
APC مهدية	تحقيق أعمال التطوير الحضري وتمهيد الطرق بحي 245 مسكن	39.967.666,06	08 أشهر
APC مهدية	تحقيق أعمال التطوير الحضري وتمهيد الطرق بحي 371 مسكن	54.971.098,00	12 شهر
APC سي عبدالغاني	تحقيق الطريق الرابط بين مدرسة زروااليا وسي عبدالغاني عل بعد 5كلم	41.669.337,50	04 أشهر
APC السوقر	إعادة تأهيل بوليفارد سي عبدالغاني السوقر	14.917.036,00	شهرين و15يوم

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الولائي للاستثمار–مؤسسة سوفينانس–

✓ **محتويات المؤسسة:**

- مجموعة كبيرة من المركبات والشاحنات والآلات ومصنع أسفلت بلغت قيمتها المالية 200.000.000,00 دج (تم تقييمها من قبل خبير تقني للسيارات والآلات)
- مؤهل مهني من الفئة الخامسة الأشغال العامة (البناء والهيدروليكا)
- ثمانية عشر (18) موظفا بما في ذلك خمس (05) مدراء تنفيذيين (مهندسون وفنيون، مسؤولون)

✓ **طلبات التمويل بالتأجير**

لتحقيق خطط المؤسسة يتوجب الحصول على معدات والأجهزة التي هي العقل المدبر للأعمال، فعلى هذا الأساس طلبت المؤسسة الاستحواذ على مايلي:

- مجرفة هيدروليكية بقيمة 33.765.022,00 دج
- قاطع صخور HDB 450 بقيمة 5.992.527,00 دج
- لودر حفار JCB بقيمة 10.640.000,00 دج
- جرافة ذات عجلات بقيمة 6.800.000,00 دج
- جرافة ذات عجلات بقيمة 12.600.000,00 دج
- شاحن مدمج بقيمة 7.450.000,00 دج
- ممهدة بقيمة 16.700.000.00 دج
- مدحلة أحادية الأسطوانة بقيمة 23.400.000,00 دج
- ضاغط هوائي بقيمة 10.200.000,00 دج
- صهريج، حاوية، إمدادات بقيمة 14.814.400,00 دج
- خزان مستجيب من البيتومين بقيمة 8.321.280,00 دج
- جهاز إنهاء الطرق على كاتربيلر بقيمة 42.500.000,00 دج
- مدحلة ذات الأسطوانة مزدوجة بقيمة 12.229.760,00 دج
- ضاغطة على إطار بقيمة 12.166.720,00 دج
- حافظة الكتف بقيمة 8.951.680,00 دج
- معمل أسفلت بقيمة 46.236.057,00 دج
- خلاط خرسانة بقيمة 9.100.000.00 دج
- 2 مولدات بقيمة 11.400.000,00 دج
- 2 جرارات طرق بقيمة 32.670.000.00 دج
- نصف مقطورة تحمل تروس بقيمة 8.511.932,00 دج
- 10قلاب مذنب بقيمة 160.657.695,00 دج
- 2 شاحنة HD120 بقيمة 14.140.000,00 دج

- 1 كسارة + آلة طحن + رافعة + آلة صب الخرسانة + ميزان + ضاغط كبير بقيمة 190.800.000,00 دج
- 10 شاحنات قلابة بقيمة 112.000.000,00 دج

إجمالي قيمة المعدات 801.949,00 مليار دج

الجدول رقم 02–02: يمثل الجدول قيمة التمويل ونسب المساهمة.

مساهمة المؤسسة 10%	**80.949.000,00 DA**
القيمة المطلوبة للتمويل 90%	**721.750.000,00 DA**
القيمة الإجمالية 100%	**801.949.000,00 DA**

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفينانس–.

✓ **تقييم أداء المشروع:**

1. القدرة الجوهرية على توليد الموارد أكثر مما تستهلك (فكرة النتيجة الاقتصادية)؛
2. قدرة المشروع الدعم من فائض الموارد المتولدة؛
3. إعادة التكوين والتغير التصاعدي لمتطلبات رأس المال العامل ومخزون الأدوات، ولكن أيضا للوفاء بالتزاماته المالية؛
4. قدرة المشروع على توفير حقوق الملكية بمكافأة كافية مقارنة بالاستثمارات المالية الخالية من المخاطر؛

✓ **تقييم مخاطر المشروع:**

1–مخاطر المروج: يتمتع المروجون بمراجع مهنية جيدة ويتمتعون بصحة مالية جيدة، وكذلك سوق الأشغال العامة مهم ويتمتع بمكانة كبيرة في السوق المحلية وتولي السلطات العليا في دولتنا أهمية كبيرة له ومنطقتنا على وجه الخصوص.

2–المخاطر التكنولوجية: لا يمثل المشروع أي مخاطر في هذا المجال طالما أن الشركاء الفنيين لديهم مراجع مهنية مهمة.

3–المخاطر التجارية: إن استهداف هذه المنطقة من المرتفعات والحصول على خبرة كبيرة في الشركة سيسمح للأخيرة بالحصول على منحدر للترويج للشركة.

✓ **خصائص المشروع:**

- مشاركة قوية من الشركاء الذين تم تمويل أسهمهم مقارنة بالتكلفة الإجمالية للاستثمار؛
- وجود مديرين محترفين للعمل؛
- احتمالية جيدة للربحية؛
- قدرة جيدة على سداد القروض؛

✓ **جدول السداد**

الجدول رقم02–03 : يمثل الجدول قيم السداد بالأشهر خلال سبع (07) سنوات

الرقم	الدفع الشهري	الفوائد	رأس المال المسدد	الفوائد المستردة
1	4811666,67	4811666,67	0,00	4811666,67
2	4811666,67	4811666,67	0,00	9623333,33
3	4811666,67	4811666,67	0,00	14435000,00
4	4811666,67	4811666,67	0,00	19246666,67
5	4811666,67	4811666,67	0,00	24058333,33
6	4811666,67	4811666,67	0,00	28870000,00
7	4811666,67	4811666,67	0,00	33681666,67
8	4811666,67	4811666,67	0,00	38493333,33
9	4811666,67	4811666,67	0,00	43305000,00
10	4811666,67	4811666,67	0,00	48116666,67
11	4811666,67	4811666,67	0,00	52928333,33
12	4811666,67	4811666,67	0,00	57740000,00
13	4811666,67	4811666,67	0,00	62551666,67
14	4811666,67	4811666,67	0,00	67363333,33
15	4811666,67	4811666,67	0,00	72175000,00
16	4811666,67	4811666,67	0,00	76986666,67
17	4811666,67	4811666,67	0,00	81798333,33
18	4811666,67	4811666,67	0,00	86610000,00
19	4811666,67	4811666,67	0,00	91421666,67
20	4811666,67	4811666,67	0,00	96233333,33
21	4811666,67	4811666,67	0,00	101045000,00
22	4811666,67	4811666,67	0,00	105856666,67
23	4811666,67	4811666,67	0,00	110668333,33
24	4811666,67	4811666,67	0,00	115480000,00
25	14634487,58	4811666,67	9822820,91	120291666,67

125037847,86	9888306,38	4746181,19	14634487,58	26
129718107,01	9954228,43	4680259,15	14634487,58	27
134332004,64	10020589,95	4613897,63	14634487,58	28
138879098,34	10087393,88	4547093,70	14634487,58	29
143358942,74	10154643,17	4479844,40	14634487,58	30
147771089,52	10222340,80	4412146,78	14634487,58	31
152115087,36	10290489,73	4343997,84	14634487,58	32
156390481,94	10359093,00	4275394,58	14634487,58	33
160596815,90	10428153,62	4206333,96	14634487,58	34
164733628,83	10497674,64	4136812,93	14634487,58	35
168800457,27	10567659,14	4066828,44	14634487,58	36
172796834,65	10638110,20	3996377,38	14634487,58	37
176722291,29	10709030,94	3925456,64	14634487,58	38
180576354,39	10780424,48	3854063,10	14634487,58	39
184358547,99	10852293,97	3782193,60	14634487,58	40
188068392,97	10924642,60	3709844,98	14634487,58	41
191705407,00	10997473,55	3637014,03	14634487,58	42
195269104,54	11070790,04	3563697,54	14634487,58	43
198758996,81	11144595,31	3489892,27	14634487,58	44
202174591,78	11218892,61	3415594,97	14634487,58	45
205515394,13	11293685,23	3340802,35	14634487,58	46
208780905,24	11368976,46	3265511,12	14634487,58	47
211970623,18	11444769,64	3189717,94	14634487,58	48
215084042,66	11521068,10	3113419,48	14634487,58	49
218120655,01	11597875,22	3036612,35	14634487,58	50
221079948,20	11675194,39	2959293,19	14634487,58	51
223961406,76	11753029,02	2881458,56	14634487,58	52
226764511,79	11831382,55	2803105,03	14634487,58	53
229488740,93	11910258,43	2724229,15	14634487,58	54
232133568,36	11989660,15	2644827,42	14634487,58	55
234698464,71	12069591,22	2564896,36	14634487,58	56
237182897,13	12150055,16	2484432,41	14634487,58	57
239586329,18	12231055,53	2403432,05	14634487,58	58
241908220,85	12312595,90	2321891,68	14634487,58	59
244148028,56	12394679,87	2239807,70	14634487,58	60
246305205,06	12477311,07	2157176,51	14634487,58	61
248379199,49	12560493,15	2073994,43	14634487,58	62
250369457,30	12644229,77	1990257,81	14634487,58	63

64	14634487,58	1905962,95	12728524,63	252275420,25
65	14634487,58	1821106,11	12813381,46	254096526,36
66	14634487,58	1735683,57	12898804,01	255832209,94
67	14634487,58	1649691,54	12984796,03	257481901,48
68	14634487,58	1563126,24	13071361,34	259045027,72
69	14634487,58	1475983,83	13158503,75	260521011,55
70	14634487,58	1388260,47	13246227,11	261909272,02
71	14634487,58	1299952,29	13334535,29	263209224,31
72	14634487,58	1211055,39	13423432,19	264420279,69
73	14634487,58	1121565,84	13512921,74	265541845,53
74	14634487,58	1031479,69	13603007,88	266573325,23
75	14634487,58	940792,98	13693694,60	267514118,20
76	14634487,58	849501,68	13784985,90	268363619,88
77	14634487,58	757601,77	13876885,81	269121221,65
78	14634487,58	665089,20	13969398,38	269786310,85
79	14634487,58	571959,88	14062527,70	270358270,73
80	14634487,58	478209,69	14156277,88	270836480,43
81	14634487,58	383834,51	14250653,07	271220314,93
82	14634487,58	288830,15	14345657,42	271509145,09
83	14634487,58	193192,44	14441295,14	271702337,52
84	14634487,58	96917,14	14537570,44	271799254,66

المصدر: من إعداد الطالبين وفق الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفينانس–

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

يهدف الاقتصاد الوطني في كل دولة إلى تحقيق النمو والازدهار من خلال ترقية القطاع الخاص وتنميته وفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تعتبر من أهم الأدوات الحكومية المشجعة على ريادة الأعمال في الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات، وذلك بالدعم وتقديم المشورة ومرافقة المشاريع وكذا نشر الثقافة المقاولاتية في المجتمع.

تم إنشاء الوكالة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96–296، وقد كانت تحت سلطة رئيس الجمهورية، حيث يشرف الوزير المكلف بالتشغيل على كل نشاطات الوكالة. في سنة 2022 تم إسناد الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة حسب المرسوم التنفيذي رقم 22–355 الممضى في 20أكتوبر 2022.

في سنة 2020 تم إعادة تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث صار اسمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 20–329 المؤرخ في 20 نوفمبر 2020.

- ✓ **التعريف بوكالة تيارت:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة تيارت–سنة 1998، وهي هيئة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات المصغرة، تهدف الوكالة لتشجيع الشباب على الاستثمار واستحداث المؤسسات الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، وتسعى كذلك لنشر روح المقاولاتية في المجتمع.

تحتوي وكالة تيارت على ثلاث مكاتب تابعة له كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم02–01:يمثل الشكل فروع وكالة تيارت.

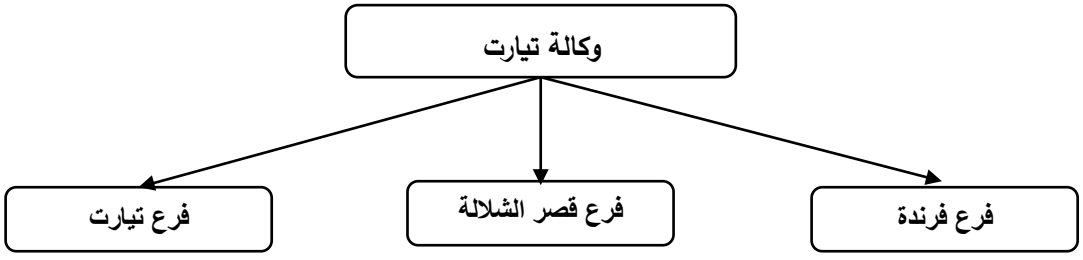

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

–الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة تيارت–

الشكل رقم02–02: يمثل الشكل الهيكل التنظيمي للوكالة فرع تيارت.

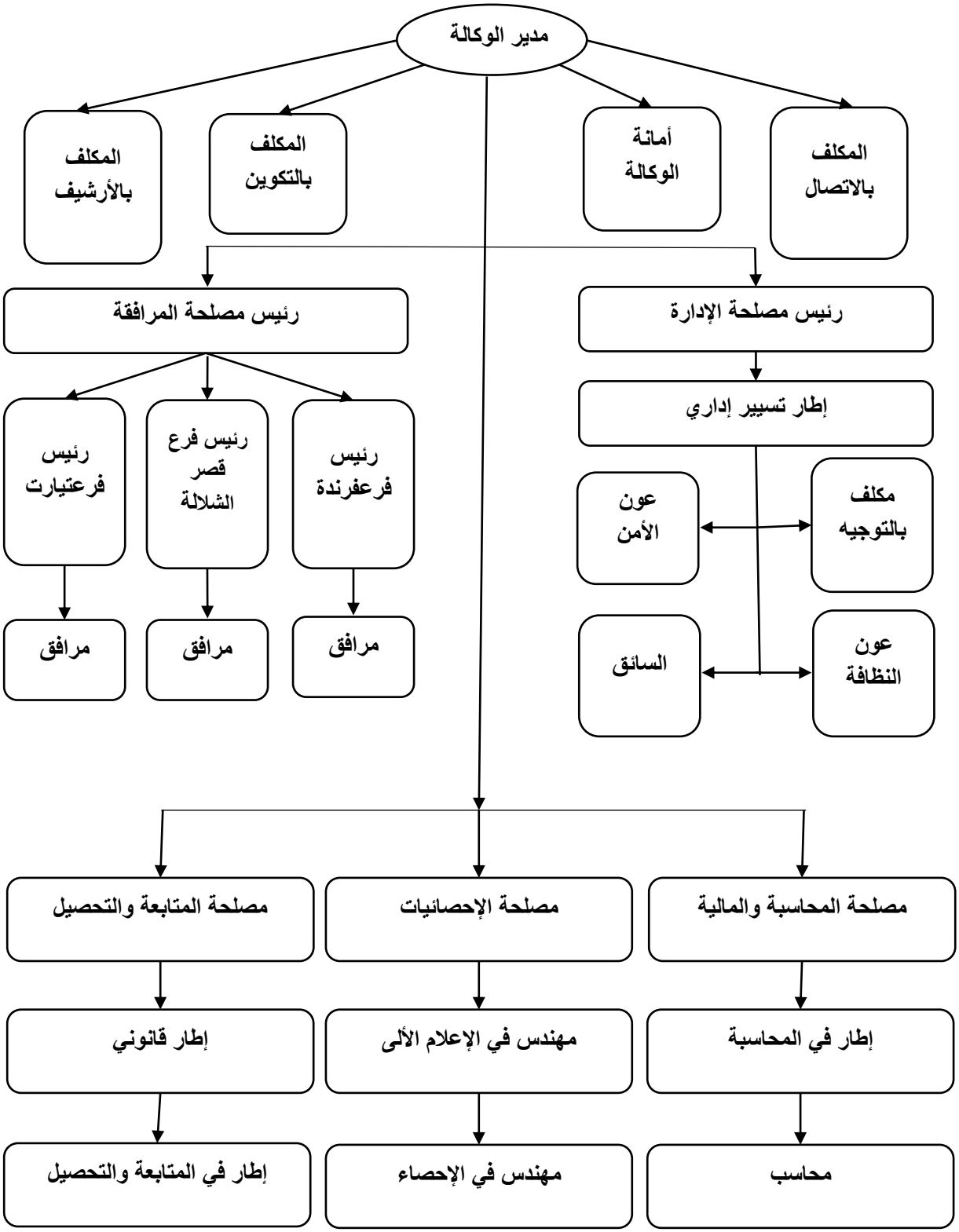

المصدر: من إعداد الطالبين وفق معلومات المقدمة من الوكالة.

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

1–مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

من بين أهم مهامها:

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها؛

بالإضافة إلى المهام السابقة تتطلع الوكالة للقيام بالمهام التالية:

- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء؛
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛

2–أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

- تشجيع خلق النشاطات لفائدة الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب قصد تحسين أوضاعهم الاجتماعية؛
- التقليل من نسبة البطالة عن طريق الاستثمار الواسع؛
- خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

المطلب الثالث: شروط التأهيل والتركيبات المالية المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

1–شروط التأهيل:

- أن يتراوح عمره ما بين 19 و40 سنة؛
- أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و /أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- ألاّ يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات؛

ملاحظة: تم إلغاء شرط البطالة.

2–التركيبات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المرسوم التنفيذي رقم 20–374 مؤرّخ في 01جمادى الأولى عام 1442الموافق 16ديسمبر سنة 2020، يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم 03–290 المؤرّخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر سنة 2003 . تم فيه تحديد شروط الإعانة المقدمة للشباب لذوي المشاريع ومستواها، وأصبحت تحت ثلاثة أشكال (التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي، التمويل الذاتي)، وبالتالي على المستثمر أن يختار أحد هذه الصيغ لتمويل مشروعه وفق مقدرته على دفع مستحقات المساهمة الشخصية.

أولا: التمويل الثلاثي

أغلب أصحاب المشاريع يتوجهون لهذا التمويل حيث يتكون من:

- المساهمة الشخصية للمستثمر؛
- قرض غير مكافئ (بدون فائدة) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- قرض بنكي بنسبة 70 من القيمة الإجمالية للمشروع، ويكون مخفض الفوائد بنسبة 100 يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض؛

تختلف قيمة المساهمة الشخصية وقيمة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب فئة المستثمر، فئة البطالين والطلبة الجامعيين وفئة الغير البطالين (العمال أو من لديهم سجل تجاري أو بطاقة فلاح، بطاقة حرفي)، كما هو مبين في الجداول الآتية:

الجدول رقم02–04: صيغة التمويل الثلاثي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة للبطالين والطلبة الجامعيين.

قيمة الاستثمار	منطقة المشروع	المساهمة الشخصية	مساهمةANADE	مساهمة البنك
حتى10.000.000	كافة المناطق	05%	25%	70%

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

الجدول رقم02-05:صيغة التمويل الثلاثي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة لغير البطالين.

قيمة الاستثمار	منطقة المشروع	المساهمة الشخصية	مساهمة ANADE	مساهمة البنك
حتى10.000.000	مناطق الجنوب	10%	20%	70%
حتى10.000.000	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12%	18%	70%
حتى10.000.000	مناطق الشمال	15%	15%	70%

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ثانيا: التمويل الثنائي

هذا النوع التمويل لا يشمل البنوك والمؤسسات المالية ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للمستثمر؛
- قرض غير مكافئ (بدون فائدة) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

الجدول رقم02-06:صيغة التمويل الثنائي معتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	مساهمة ANADE
حتى10.000.000	50%	50%

المصدر:من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ثالثا: التمويل الذاتي

هذا النوع من التمويل يتكون من المساهمة الشخصية للمستثمر بنسبة 100%

الجدول رقم02-07:صيغة التمويل الذاتي المعتمد من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى10.000.000	100%

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الرابع: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية والمقاولاتية.

1–بعض الإحصائيات الوطنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم02–08: المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط إلى غاية 2021/12/31

القطاعات	المشاريع الممولة	الذكور	الإناث	النسبة%
الزراعة	59894	57113	2781	15
الفنون والحرف اليدوية	43663	36225	7438	11
البناء	36162	35296	866	9
هيدروليك	570	543	27	0
الصناعة	30348	25779	4569	8
الصيانة	11395	11213	182	3
الصيد البحري	1136	1119	17	0.29
المهن الحرة	13055	6958	6097	3
الخدمات	110355	91852	18503	28
نقل مبرد	13390	13001	389	3.4
نقل البضائع	56824	56112	712	14.4
نقل المسافرين	19020	18539	481	5
المجموع	395812	353750	42062	100%

Source : bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Mars 2022, P31

وفق الجدول المعروض، فإن قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية لحملة المشاريع المرافقين من قبل الوكالة منذ إطلاقها بعدد مشاريع مقدر ب110355 مشروعا، ثم يأتي من بعده قطاع الزراعة ب59894 مشروعا، من ثم قطاع نقل البضائع ب56824 مشروعا تم تمويله، حيث أتاحت الوكالة توجيه 353750 رجلا رائدا في الأعمال مقابل 42062 امرأة من خلال تمويلها للمشاريع في مختلف القطاعات.

الجدول رقم02-09: عدد الذكور والإناث الممولين من طرف الوكالة إلى غاية 2021/12/31.

الجنس	العدد	النسبة %
الذكور	353750	89
الإناث	42062	11
المجموع	395812	% 100

المصدر:من إعداد الطالبين وفق إحصائيات وزارة الصناعة.

الجدول رقم02-10: الغطاء المالي لكل قطاع وعدد المناصب المستحدثة فيه حتى سنة 2021/12/31.

القطاعات	عدد المشاريع	عدد المناصب المستحدثة	مبلغ الاستثمار (DA)	متوسط تكلفة العمالة (DA)	متوسط تكلفة المشروع (DA)
الزراعة	59894	141567	225231049937	1590986	3760494
الفنون والحرف اليدوية	43663	127638	112368363963	880368	2573537
البناء	36162	104505	140807307625	1347374	3893792
هيدروليك	570	2079	3393895933	1632466	5954203
الصناعة	30395	86216	148335635733	1720512	4887822
الصيانة	11395	26105	32471485197	1243880	2849626
الصيد البحري	1136	5563	7539558396	1355304	6636935
المهن الحرة	13055	29237	37138891715	1270270	2844802
الخدمات	110355	256992	364077572304	1416688	3299149
نقل مبرد	13390	24138	33799593882	1400265	2524242
نقل البضائع	56824	96754	147516023362	1524650	2596016
نقل المسافرين	19020	43731	46920207187	1072928	2466888
المجموع	395812	944525	1299599585235	1375929	3283376

Source : bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Mars 2022, P30

وفق الجدول المعروض، فإن قطاع الخدمات هو الأكثر استحداثا للمناصب ب256992 منصبا، ثم يأتي من بعده قطاع الزراعة ب141567 منصبا، من ثم قطاع الفنون والحرف اليدوية ب127638 منصبا تم استحداثه، حيث أتيح 944525 منصبا في مختلف القطاعات.

2–بعض الإحصائيات الخاصة بوكالة تيارت

الجدول رقم02–11: عدد المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية _تيارت_

الجنس	عدد المشاريع	النسبة %
الذكور	5755	87.94
الإناث	789	12.06
المجموع	6544	%100

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

جدول رقم02–12:عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–تيارت–

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الزراعة	1157	17.68
الفنون والحرف اليدوية	91	1.4
الحرف والأشغال العامة	436	6.66
هيدروليكي	2	0.03
الصناعة	1445	22.1
الصيانة	209	3.19
المهن الحرة	139	2.12
الخدمات	2042	31.2
نقل البضائع	753	11.5
نقل الركاب	123	1.88
النقل المبرد	147	2.24
المجموع	6544	%100

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من الوكالة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية لحملة المشاريع في ولاية تيارت ب2042 مشروعا، ثم يأتي من بعده قطاع الصناعة ب1445 مشروعا، ثم يليه قطاع الزراعة ب1157 مشروعا ممولا من قبل وكالة تيارت، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة 6544 مشروعا حتى سنة 2019.

الجدول رقم02–13:عدد المشاريع الممولة من سنة 1998 إلى 2019 بوكالة تيارت.

السنة	عدد المشاريع	النسبة		السنة	عدد المشاريع	النسبة
1998	79	1.2		2009	358	5
1999	123	1.8		2010	408	6.2
2000	134	2		2011	712	10.9
2001	120	1.8		2012	816	12.4
2002	136	2.09		2013	792	12
2003	110	1.6		2014	824	13
2004	86	1.3		2015	495	7.5
2005	238	3.6		2016	247	3.7
2006	112	1.7		2017	131	2
2007	140	2		2018	155	2.3
2008	169	2.5		2019	159	2.4

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

المبحث الثالث: مؤسسة Second LIFE

تعتبر مسألة الرسكلة من أكبر التحديات البيئية التي تشغل العالم حاليا. حيث يتزايد الاهتمام بها يوما بعد يوم ويعد البلاستيك من أكثر النفايات إنتاجا في العالم، ومن أجل الحد من مخاطره تعمل العديد من المؤسسات على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لرسكلته واستخدامه بطريقة صحيحة.

المطلب الأول: تعريف الرسكلة وشروطها:

عملية الرسكلة أو إعادة التدوير عملية موجودة في الطبيعة منذ القدم، حيث قام الإنسان على مر العصور بإذابة المواد المعدنية لتحويلها إلى أدوات أخرى.**(رمضاني، 2019، الصفحات 8–9)**

1–الرسكلة: هي إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي، أي هي عملية يتم بها فصل مواد مختلفة من النفايات واستعمال هذه المواد كمواد خام لإنتاج منتجات جديدة. فيتم تقليل كمية النفايات الناتجة ويتم أيضا التقليل من استغلال الموارد الطبيعية كالتقليل من قطع الأشجار عند إعادة تدوير الورق مرة أخرى. وهي أيضا إعادة استخدام المادة وتحويلها على شبه مكوناتها الأولية، إستعدادا لإعادة تصنيعها لمنتجات لها الطبيعة نفسها تقريبا ولغرض استخدامات أخرى غير ما كانت عليه سابقا أو لتصنيع منتجات جديدة كليا.

2–شروط عملية الرسكلة:

- أن يسهل الحصول على النفايات وسهولة فصلها؛
- أن تكون مواصفات المواد الخام في النفايات قابلة للاستفادة ومستوفية الشروط المطلوبة؛
- أن يكون من السهل التخلص من البقايا بعد الرسكلة؛
- أن يكون لها سوق تجاري؛

3–مراحل عملية الرسكلة:

تشمل عملية الرسكلة عدة مراحل:

1–فرز وتجميع النفايات من المصدر: بتقسيمها إلى ثالثة أقسام: المواد الجافة غير المعدنية مثل البلاستيك والورق والخشب والزجاج، المواد الجافة المعدنية، ممغنطة كالحديد ومواد غير ممغنطة كالألمنيوم، والمواد العضوية الرطبة كبقايا المواد الغذائية وبقايا الأوان وغيرها.

2–**تجميع المواد ونقلها إلى أماكن الفرز:** حيث أن كل نوع من أنواع النفايات له شاحناته الخاصة والمجهزة تجهيزا يتناسب معه.

3–**فرز وفصل النفايات الجافة** : لإبعاد العناصر القابلة للاسترداد والاستعمال أو التصنيع من كافة النفايات المتبقية، وتجري عليها معالجة لاحقة الإنتاج مواد جديدة أو لإنتاج الطاقة.

4–إعادة التدوير أو التصنيع: تعني إعادة استخدام المواد القابلة للتدوير وتهيئتها لاستخدامها في صنع منتجات جديدة بدلا من التخلص منها. ويشمل ذلك جميع المواد القابلة للتدوير مثل الورق والكرتون والزجاج والمعادن والبلاستيك، وإعادة تصنيعها واستخدامها في صناعات مختلفة. يساعد هذا النوع من الصناعات في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل النفايات والتلوث الناتج عن التخلص منها، كما يعزز التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري الذي يعتمد على إعادة الاستخدام والتدوير.

المطلب الثاني: معلومات حول المؤسسة

1-تعريف المؤسسة (Second LIFE) : هي مؤسسة متخصصة في استرجاع المواد الغير معدنية وبالخصوص (قارورات الماء والمشروبات الغازية) تم إدراج ملف هاته المؤسسة سنة 2015 بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا)، من أجل الحصول على تمويل لإنشائها. باشرت المؤسسة عملها مطلع سنة 2018 بمنطقة سيدي العابد ،ثم استقرت بعاصمة الولاية (مركز الردم التقني للنفايات _ المؤسسة الولائية لتسيير مراكز الردم التقني –تيارت–_).

2–أهداف المؤسسة والآثار المترتبة عنها:

أ–أهداف المؤسسة:

- الانتقال من الاسترجاع المواد البلاستيكية إلى تحويلها(أي القيام بعملية التدوير كاملة–استرجاع وتحويل–)؛
- التخصص التام في عملية تحويل مادة البيوتي؛
- زيادة ربحية المؤسسة من خلال توسعة المشروع وفتح فروع تابعة للمؤسسة؛
- التصدير المباشر لإنتاجية المؤسسة؛

ب–الآثار والنتائج المترتبة عن مؤسسات الرسكلة:

- توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة؛
- الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع؛

- الحفاظ على نظافة الأماكن العامة؛
- التقليل من حجم النفايات المتجّمعة في مكبّات النفايات؛

3–المعيقات والمشاكل التي واجهت المؤسسة:

- تأخر استلام العتاد؛
- صعوبة الحصول على عقار صناعي؛
- بيع نصف عتاد المؤسسة من أجل تغطية التكاليف خلال جائحة كورونا؛
- نقص مؤسسات التحويل في الجزائر؛

4–الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم02–03: يمثل الشكل الهيكل التنظيمي لمؤسسة Second LIFE.

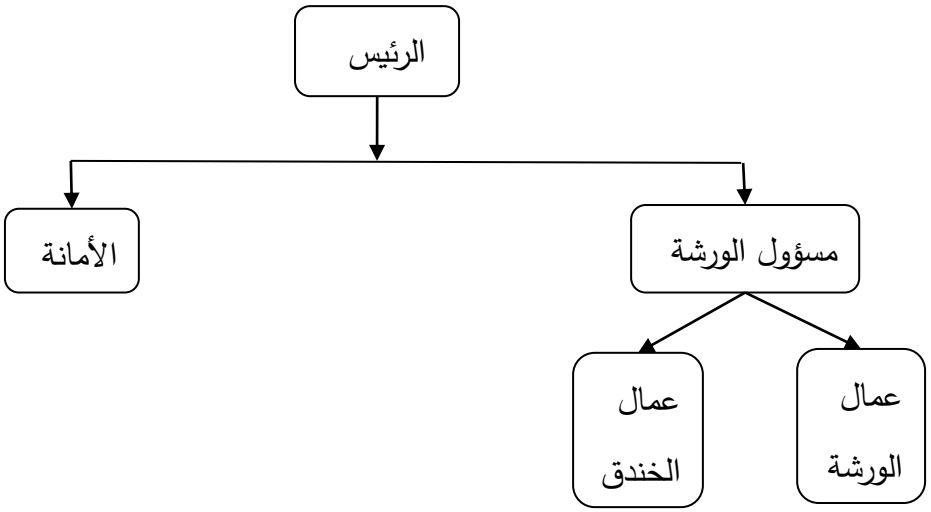

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف رئيس المؤسسة.

المطلب الثالث: إحصائيات المؤسسة

1–نوع التمويل الذي تحصلت عليه المؤسسة: تحصلت المؤسسة على تمويل ثلاثي بقيمة 4790862,00دج.

(تمويل أقل من 5000000.00 دج)

الجدول رقم02–14: يمثل قيمة التمويل المتحصل عليه ونسب مشاركة كل المساهمين.

	صاحب المشروع	الوكالة	البنك	المجموع
نسبة المشاركة	1%	29%	71%	100%
قيمة المشاركة	47 916,11	1389 350,00	3 353 596,00	4 790 862,00

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعلومات المتحصل عليها من قبل صاحب المشروع والوكالة.

2_ عدد عمال المؤسسة: تغير تعداد عمال المؤسسة خلال فترة 2018–2022 على النحو الآتي:

الجدول رقم02–15: يمثل تغيرات عدد العمال خلال فترة 2018–2022.

السنوات	2018	2019.	2020	2021	2022
الذكور	24	27	30	33	33
الإناث	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف رئيس المؤسسة.

يختلف العمال الذكور بين عامل مباشر وعامل غير مباشر.

أ–العمال المباشرين: هم عمال الورشة

.ب–العمال الغير المباشرين:هم عمال الجمع على مستوى الخندق.

الجدول رقم02–16: يمثل تغيرات عدد عمال المباشرين والغير المباشرين خلال فترة 2018–2022.

السنوت	2018	2019	2020	2021	2022
عامل مباشر	5	7	9	9	9
عامل غير مباشر	19	20	21	24	24

المصدر:من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من طرف رئيس المؤسسة

3–إنتاجية المؤسسة خلال فترة2018–2022: بدأت المؤسسة عملها سنة 2018 وذلك باستقبالها لكميات مختلفة من المادة الأولية (البلاستيك المسترجع) حيث قامت بعملية رسكلتها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم02–17: يمثل إنتاجية المؤسسة خلال فترة 2018–2022.

السنوت	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع/ طن
القيمة الأولية	60	130	90	400	300	980
القيمة المنتجة	55	110	80	370	280	895

المصدر: من إعداد الطابين وفق المعلومات المقدمة من طرف رئيس المؤسسة.

4–نسبة تغيرات رأس مال المؤسسة خلال فترة 2018\2022: يمثل الجدول التالي نسب التغير في رأس مال المؤسسة بالنقصان والزيادة.

الجدول رقم02–18: يمثل نسبة تغيرات رأس مال المؤسسة خلال فترة 2018–2022.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022.
النسبة	125%	10%	- 20%	15%	15%

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات المقدمة من قبل رئيس المؤسسة.

في سنة 2019 قام رئيس المؤسسة بالتوسعة الذاتية للمشروع عن طريق الأرباح المحققة سنة 2018، حيث قام باقتناء عتاد جديد من أجل زيادة الإنتاج.

عانت المؤسسة في الأشهر الأخيرة من سنة 2019 حتى جوان 2021، وذلك بسبب فيروس كورونا والإجراءات المتعلقة به. وفي سنة 2022 تأثرت المؤسسة بسبب الأزمة السياسية بين الجزائر وإسبانيا، حيث كانت تصدر لها إنتاجية المؤسسة عن طريق المصدرين لمادة البيوتي.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قد تبين لنا الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق الولائي للاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية تيارت في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم الاستشارات اللازمة لها وتوفير صيغ التمويل المختلفة، وبهذا فإنهما يعدان من أكبر المساهمين في إنعاش الاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

حيث أظهرت الدراسة التي قمنا بها مساهمة الصندوق الولائي للاستثمار –مؤسسة سوفيناس– والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المالية التمويلية وكذلك من خلال النصح والتوجيه والتكوين اللازم لتسيير هذه المؤسسات.

يمكننا القول إن حصول مؤسسة البناء الكبرى ومؤسسة Second Life للرسكلة على التمويل المناسب هو خطوة هامة نحو تحقيق أهدافهما في عالم الأعمال. وتعد هذه التمويلات بمثابة دفعة قوية لتمكين المؤسستين من توسيع نطاق أعمالهما، حيث حصلت مؤسسة الأعمال الكبرى على تمويل بالتأجير من طرف مؤسسة Sofinance، بالمقابل حصلت مؤسسة Second Life للرسكلة على تمويل ثلاثي من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى دور مساهمة الصندوق الوطني لإستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إتضح لنا الأهمية التي يحظى بها الصندوق الوطني للإستثمار في الجزائر بإعتباره آلية من آليات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكأداة لتشجيع المستثمرين على تجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع.فإنه يؤدي إلى إستحداث فرص عمل جديدة وبالتالي ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية والمساهمة في النموالاقتصادي والتنمية المستدامة.

لكن بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن النتائج تبقى غير مرضية ،بالرغم من أن نشاط الصندوق الوطني للإستثمار يغطي كافة النشاطات ويوفر كل المستلزمات لإنشاء هذه المؤسسات إلا أن هذه الأخيرة تواجه مشاكل وصعوبات تضعف مردوديتها.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: " تعتبر مشكلة التمويل العائق الوحيد أمام نمو و استمرارية هذه المؤسسات." خاطئة، رغم أهمية عملية التمويل وباعتبارها أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تظل تعاني من العديد من العراقيل من بينها:

- نقص القدرات، الخبرات والمهارات التي تؤدي إلى كثرة المشاكل الإدارية والتنظيمية.
- تعاني من المشاكل التسويقية كثيرة كمشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة التي تعتبر من أكبر المصاعب المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي في التنويع مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلابد من حماية المنتوج المحلي.
- تعاني أيضا من مشكلة النقص الشديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من إتخاذ قرار الإستثمار على أسس رشيدة.

الفرضية الثانية: " يمول الصندوق الوطني للاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال مختلفة، أي حسب إحتياجات المؤسسة." صحيحة، يقوم الصندوق الوطني للإستثمار بتقديم قروض لدعم المؤسسات والمساهمة في رأس مالها لاسيما الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى منح الضمانات.

الفرضية الثالثة: "تعمل مؤسسة السوفينانس والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والإعانات والمزايا لإزالة العقبات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." صحيحة.

1- من بين الطرق التمويلية المتبعة من طرف مؤسسة السوفينانس لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة نذكر منها :

- عن طريق التأجير، حيث تستحوذ مؤسسة السوفينانس على معدات رأسمالية بناء على طلب المستثمر ؛
- ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل، من أجل تمويل المشاريع الإستثمارية لإنشاء أو توسيع أو تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تكون مدته من 3 إلى 10 سنوات؛
- تقديم الضمانات (مادية, مالية)؛
- المشاركة في رأس مال الشركات؛

2- تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قروض تكون عبارة عن قرض غير مكافئ أي بدون فائدة و قرض مخفض الفوائد بنسبة 100%، مع تقديم إعانات وإمتيازات للمستثمر.

و التمويلات المتاحة فيها مقسمة كما يلي: تمويل ثلاثي؛ تمويل ثنائي؛ تموبل ذاتي، بحيث يجب على المستثمر إختيار أحد هذه الصيغ لتمويل مشروعه، وفق قدرته في دفع مستحقات المساهمة الشخصية.

نتائج الدراسة:

من بين النتائج المتوصل إليها نجد مايلي:

1. رغم اختلاف وتعدد التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف الهيئات في إعطاء تعريف موحد لها، إلا أنها تتفق على أهمية هذا القطاع وإحتلاله مكانة بارزة في النشاط الإقتصادي العالمي.
2. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الدول المتقدمة والنامية وذلك لقدرتها على تحسين وتطور إقتصاديات البلاد. حيث أثبتت هذه المؤسسات فعاليتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال العديد من التجارب التي خاضتها هذه الدول.
3. إن للصندوق الوطني للإستثمار أهمية كبيرة لما يقدمه من دور كبير في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبرى .
4. إن مختلف التمويلات والإعانات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للإستثمار تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات والعمل على استمراريتها وبقائها.
5. تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لضعف الكفاءات، وضعف المردودية الإقتصادية لهذه المشاريع.
6. تكمن المهمة الأساسية للصندوق الوطني للإستثمار في توفير تمويلات طويلة الأجل لإنجاز مشاريع التنمية، والتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص أو المستثمرين الأجانب.

7. تقوم مؤسسة sofinance بمنح التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها المسيرة لبعض الصناديق الولائية. وتهدف أساسا إلى مساعدة هذه الأخيرة وتساهم بشكل جوهري في زيادة رأس مال المؤسسات وتصعيد وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
8. تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أداة مثلى للتخفيف من نسب البطالة في المجتمع، وتوفير التمويل اللازم لإنشاء المشاريع .

إقتراحات الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

1. مضاعفة الدولة لجهودها في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها البالغة في التحسين من الأوضاع الإقتصادية وذلك بوضع الدولة لبرامج مساعدة من خلال وكلات الدعم وما تقدمه.
2. وضع التسهيلات لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء فرص للمؤسسات الناشئة.
3. تفعيل دور الصندوق الوطني للإستثمار بهدف النهوض بهذا المجال لما يقدمة من تمويل وإمتيازات وتحفيزات لتقوية البنية التحتية وخلق قيمة مضافة.
4. توفير المناخ الملائم للإستثمار وتحسين الخدمات والحد من ظاهرة البيروقراطية التي تعاني منها الوكالات والهيئات في بلادنا بإعتبارها عائق أمام أصحاب المشاريع.
5. تقديم التوجيهات والتحفيزات للمستثمر من أجل إتخاذ قرار إستثماري ملائم لتسيير هذه المؤسسات.
6. تحفيز حاملي الشهادات الأكادمية على الاستثمار وولوج عالم ريادة الأعمال حسب تخصصاتهم العلمية.
7. إقامة شراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وحاضنات الأعمال بالجامعة، من أجل دعم ريادة الأعمال وتطويرها في الجامعات. ويأتي هذا لتشجيع المبتكرين والمبدعين في الوسط الجامعي على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمع.

آفاق الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة بشكل كبير في هذا القطاع، ومن بين الدراسات التي يمكن أن توسع آفاق هذا البحث في المستقبل ما يلي:

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

2. دور الهيئات والوكالات الداعمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. مكانة الصندوق الوطني للإستثمار ضمن الإستثمارات العامة للدولة.
4. الصندوق الوطني للإستثمار كنموذج لمرافقة وتمويل وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1. صديقي خضرة، **رهانات تطبيق الحكومة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2021.
2. عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، 2013.
3. هدى نويرة، **دور الجماعات المحلية والانظمة المساهمة في دعم وترقية الاستثمار بالجزائر**، مؤلف جماعي دولي محكم، اعداد واشراف هدى نويوة، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، 2022.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه.

1. بولرباح بوخاري، **اقتراح نموذج لقياس اداء المؤسسات الصغيره والمتوسطه دراسه حالة المؤسسات الصغيرة متوسطة الجزائرية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2016-2017.
2. راشدة عزيزو، **تفعيل سياسات تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الدول النامية_عرض تجارب دولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف 21-06-2018،
3. نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 " الحاج لخضر، 2015-2016.

ثالثا: المجلات العلمية.

1. التجاني طهراوي، محمد تهامي، **دراسة لتجربة الصندوق الوطني للاستثمار _التمويل الاستثماري _**، مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية المجلد 7 العدد 2، 31 ديسمبر 2021، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.
2. توفيق آيت مجبر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية-**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الجزائر، بدون تاريخ.
3. توفيق تمار، **آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر النشطة في القطاع الفلاحي والنشاط الغير الزراعي في المناطق الريفية القروض الفلاحية في ولاية المسيلة نموذجا**، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد - المجلد02- العدد02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018.
4. جاري فاتح، شلال زهير، بن طابي فريد، **آليات دعم الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد50، 12ديسمبر 2018، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.
5. الطيب الداودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2011.

6. عماد الدين براشن و عبدالرحمان ياسر، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد3 جوان 2018، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.
7. عيسى آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر افاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 6، جامعة تيارت، الجزائر، بدون تاريخ.
8. مريم بوكابوس، **الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الدراسات، العدد الإقتصادي، المجلد 4، العدد 2، ماي 2013 جامعة الجزائر، الجزائر، 2013
9. نور الهدى بهلولي ، **مدى ملائمة معيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج–**، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 16، العدد 1، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021
10. وهيبة خالفي، نعيمة لعربي، فوزية قديد، **إستراتيجيات استثمار الصناديق السيادية في الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات – الصندوق الوطني للاستثمار)**، مجلة المدبر مجلد 8 العدد1، 1–جويلية–2021، جامعة الجزائر، الجزائر 2021.

رابعا: الملتقيات.

1. أمينة أبو الرب، محمد رمضاني، **الاستثمار في رسكلة النفايات, بديل اقتصادي وبيئي، مداخلة بعنوان دور رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر يومي 22_23، 2019.
2. بلال الرحاحلية، فرج شعبان، **مداخلة بعنوان آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات.**

بلال الرحاحلية جامعة محمد شريف مساعدية – سوق اهراس–.

فرج شعبان جامعة اكلي احند اولحاج– البويرة–.

خامسا: المراسيم التنفيذية.

1. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية الدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52 المؤرخة في11 سبتمبر 1996، ص12.
2. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20–329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020**، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها ، العدد 70، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص8.

3. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 22-355 الممضي في 20 أكتوبر2020**، يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، العدد 71، المؤرخة بتاريخ 27 أكتوبر 2022، ص5.
4. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20-374 الممضي في 16 ديسمبر 2020**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لسبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، العدد 77، مؤرخة في 20 ديسمبر 2020، ص10.

سادسا: المراجع بالغة الأجنبية.

1. Ministère de l'industrie, Donnèes de l'Annèe2021, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°40, Edition Mars 2022.
2. Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, Donnèes de l'Annèe2022, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°42, Edition Avril 2023.

سابعا: المواقع الإلكترونية.

الموقع الرسمي للصندوق الوطني للاستثمار www.fni.dz تاريخ الإطلاع 13-02-2023

قائمة الملحق

الملحق رقم01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: 56/م.ت/2023

تيارت في:2023/02/07

إلى السيد: مدير الوكالة الوطنية لدعم الشباب
وتنمية المقاولاتية

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- بوهني سارة
- جريف عبد الرحمان

والمسجلين في قسم علوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

للفترة الممتدة من 2023/02/21 إلى 2023/04/27

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

موافقة المؤسسة المستقبلة

فريق ميدان التكوين

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
الهاتف/الفاكس:+213(0)46 22 8051
البريد الالكتروني:fseesg@univ-tiaret.dz

الملحق رقم 02:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: 56/م.ت/2023 تيارت في:2023/02/07

إلى السيد: مدير الوكالة الوطنية لدعم الشباب
وتنمية المقاولاتية

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- بوهني سارة
- جريف عبد الرحمان

والمسجلين في قسم علوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

للفترة الممتدة من 2023/02/21 إلى 2023/04/27

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

موافقة المؤسسة المستقبلة

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
البريد الالكتروني: fseecsg@univ-tiaret.dz
الهاتف/الفاكس: 213(0)46 22 8051+

الملحق رقم 03:

BILAN PREVISIONNEL :

Désignation	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
ACTIF							
ACTIFS NON COURANTS							
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif							
terrain							
Bâtiment	2 240 842	2 240 842	2 240 842	2 240 842	2 240 842	2 240 842	2 240 842
frais préliminaires							
Immobilisations incorporelles							
Immobilisations corporelles	843 952 506	755 356 912	666 761 318	578 165 724	489 570 130	400 974 537	312 378 943
Immobilisations en cours							
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)	846 193 348	757 597 754	669 002 160	580 406 566	491 810 972	403 215 379	314 619 785
ACTIF COURANT							
Stocks et encours	48 521 457	53 373 603	58 710 963	64 582 059	71 040 265	78 144 292	85 958 721
Clients	21 257 020	23 382 722	25 720 994	28 293 094	31 122 403	34 234 643	37 658 108
Créances et emplois assimilés	4 897 580	5 925 457	5 125 478	7 348 741	8 247 891	9 125 874	10 147 854
Placements et autres actifs financiers courants							
Trésorerie	13 745 874	15 120 461	16 632 508	18 295 758	20 125 334	22 137 868	24 351 654
TOTAL ACTIF COURANT (II)	88 421 931	97 802 243	106 189 943	118 519 652	130 535 893	65 498 385	72 157 616
TOTAL GENERAL ACTIF (I+II)	934 615 279	855 399 997	775 192 103	698 926 218	622 346 866	468 713 763	386 777 400
PASSIF							
CAPITAUX PROPRES	1 039 000	1 039 000	1 039 000	1 039 000	1 039 000	15 000 000	15 000 000
Résultat net	48 322 706	69 907 165	70 513 949	87 576 241	93 211 361	185 349 865	293 266 529
Report à nouveau							
Autres capitaux propres							
TOTAL (I)	49 361 706	70 946 165	71 552 949	88 615 241	94 250 361	200 349 865	308 266 529
PASSIFS NON-COURANTS							
Emprunts et dettes financières	721 750 000	721 750 000	599 456 661	459 863 203	316 416 758	161 290 884	-
Provisions et produits constatés d'avance							
TOTAL (II)	721 750 000	721 750 000	599 456 661	459 863 203	316 416 758	161 290 884	-
PASSIFS COURANTS :							
fournisseurs	162 358 449	60 095 692	100 161 083	145 627 624	205 529 269	264 464 653	76 219 036
Autre dettes	17 306 994	17 478 410	17 854 120	18 025 147	19 120 147	19 854 120	20 698 541
Trésorerie passif	1 145 124	2 608 140	4 021 410	4 820 150	6 150 478	3 899 245	2 291 835
TOTAL III	163 503 573	62 703 832	104 182 493	150 447 774	211 679 747	268 363 898	78 510 871
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	934 615 279	855 399 997	775 192 103	698 926 218	622 346 866	468 713 763	386 777 400

الملحق رقم 04:

TCR PREVISIONNEL :

Désignation	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
CHIFFRE D'AFFAIRES	713 450 000	778 750 000	821 900 000	856 402 000	931 706 000	984 984 510	1 042 145 231
Consommations							
Autres consommations	506 984 700	548 510 241	595 273 000	622 653 000	703 096 000	764 125 410	725 369 854
Services extérieurs							
TOTAL CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	506 984 700	548 510 241	595 273 000	622 653 000	703 096 000	764 125 410	725 369 854
VALEUR AJOUTÉE	206 465 300	230 239 759	226 627 000	233 749 000	228 610 000	220 859 100	316 775 377
Charges du personnel	11 807 000	13 997 000	14 197 000	14 407 000	14 626 000	15 236 984	16 129 874
Impôts et taxes	14 269 000	15 575 000	16 438 000	17 128 040	18 634 120	19 699 690	20 842 905
EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	194 658 300	216 242 759	212 430 000	219 342 000	213 984 000	205 622 116	300 645 503
Dotation aux amortissements et p.	88 595 594	88 595 594	88 595 594	88 595 594	88 595 594	-	-
RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	106 062 706	127 647 165	123 834 406	130 746 406	125 388 406	205 622 116	300 645 503
Charges financières	57 740 000	57 740 000	53 320 457	43 170 165	32 177 045	20 272 251	7 378 974
RÉSULTAT ORDINAIRE	48 322 706	69 907 165	70 513 949	87 576 241	93 211 361	185 349 865	293 266 529
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-	-		
RÉSULTAT NET	48 322 706	69 907 165	70 513 949	87 576 241	93 211 361	185 349 865	293 266 529
CASH FLOW ANNUEL	48 322 706	69 907 165	70 513 949	87 576 241	93 211 361	185 349 865	293 266 529
CASH FLOW CUMULÉ	48 322 706	118 229 871	188 743 820	276 320 061	369 531 423	554 881 288	848 147 817

الملحق رقم 05:

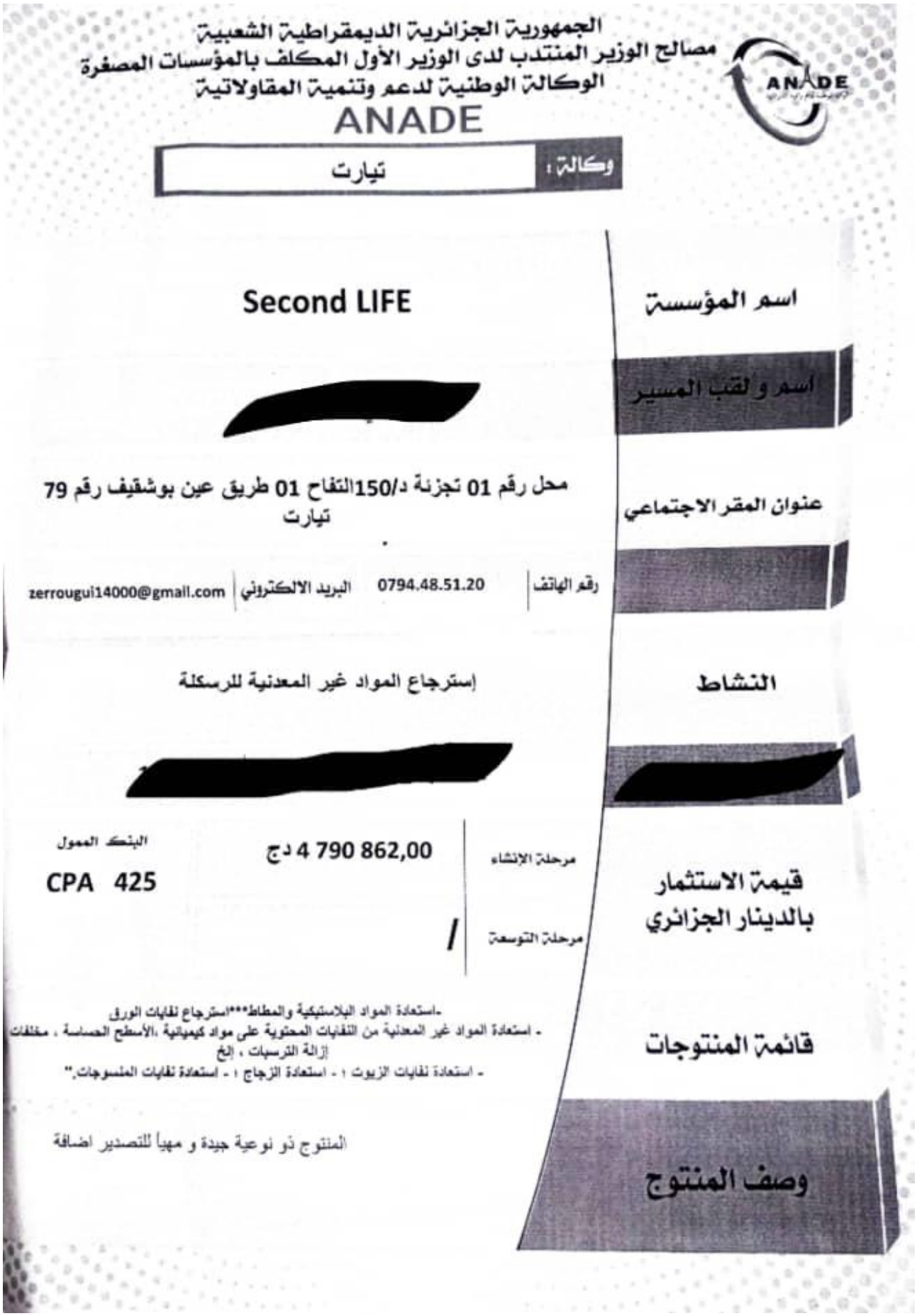

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANADE

وكالة : تيارت

اسم المؤسسة: Second LIFE

اسم و لقب المسير: [redacted]

عنوان المقر الاجتماعي: محل رقم 01 تجزئة د/150التفاح 01 طريق عين بوشقيف رقم 79 تيارت

رقم الهاتف: 0794.48.51.20 | البريد الالكتروني: zerrougui14000@gmail.com

النشاط: إسترجاع المواد غير المعدنية للرسكلة

قيمة الاستثمار بالدينار الجزائري:
مرحلة الإنشاء: 4 790 862,00 دج
مرحلة التوسعة: /
البنك الممول: CPA 425

قائمة المنتوجات:
-استعادة المواد البلاستيكية والمطاط***استرجاع نفايات الورق
- استعادة المواد غير المعدنية من النفايات المحتوية على مواد كيميائية ،الأسطح الحساسة ، مخلفات إزالة الترسبات ، إلخ
- استعادة نفايات الزيوت ؛ - استعادة الزجاج ؛ - استعادة نفايات المنسوجات."

وصف المنتوج: المنتوج ذو نوعية جيدة و مهيأ للتصدير اضافة

الملحق رقم 06:

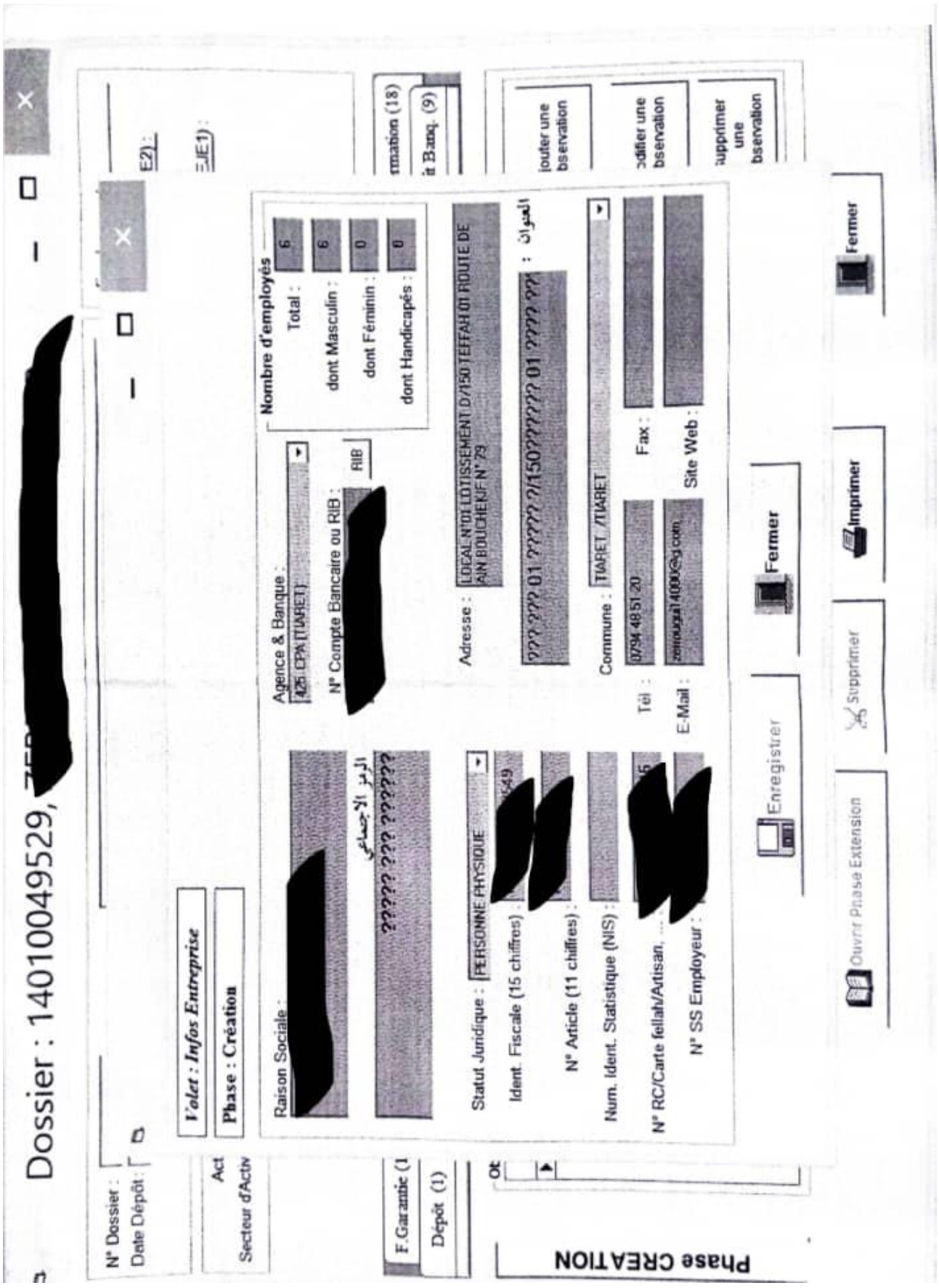

الملحق رقم 06:

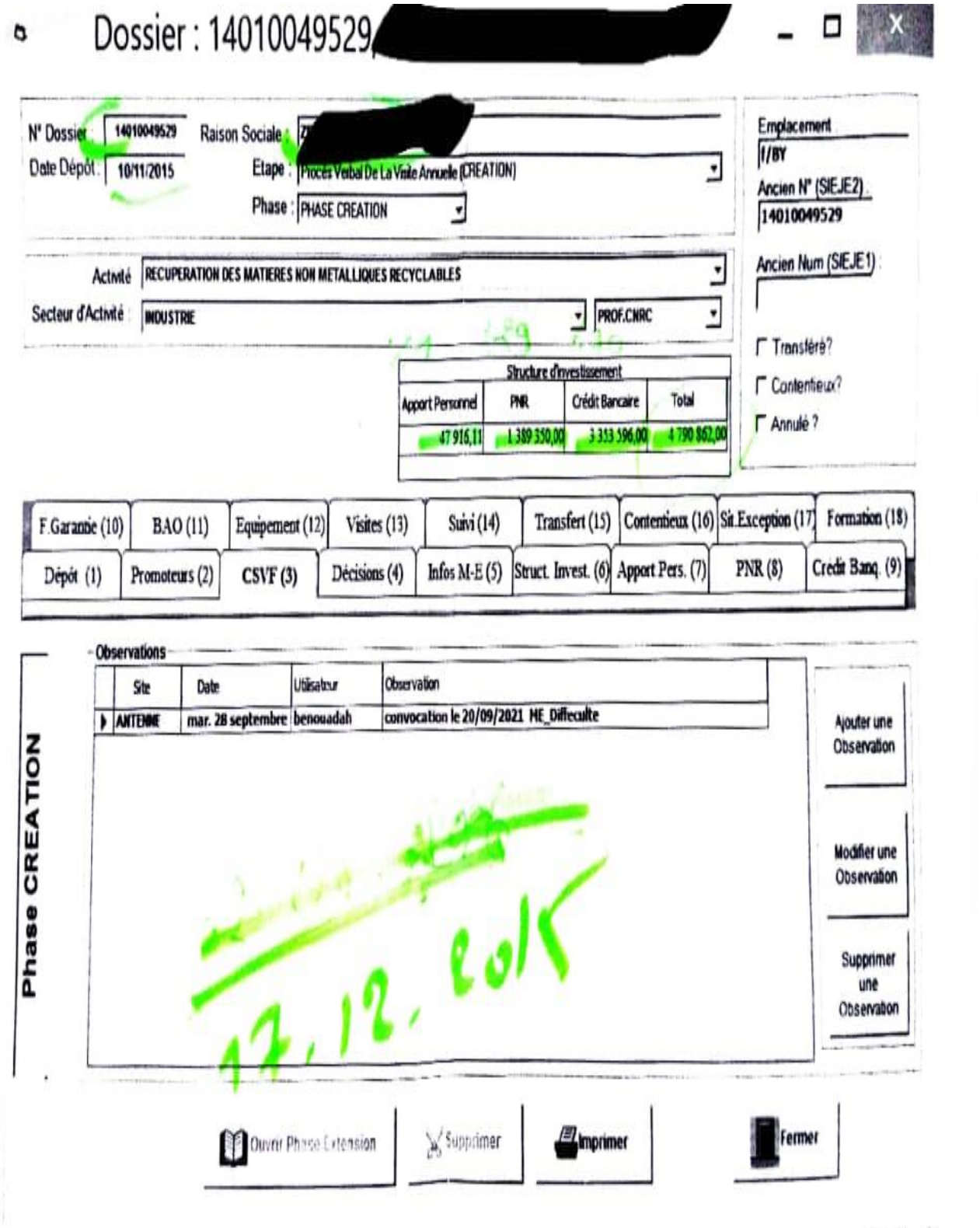

الملحق رقم 08:

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر لما تتمتع به من خصائص ومزايا تمكنها من أداء المهام المطلوبة وحل المشكلات التي يصعب التغلب عليها لذلك كان لابد من الضروري إيجاد طرق وآليات لدعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات.

وجاءت هذه الدراسة لمحاولة إبراز الدور الذي يساهم به الصندوق الوطني للإستثمار في دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإستثمارات والخروج من نفق البطالة لتدعيم التنمية الاقتصادية لمواكبة التطورات العالمية الراهنة.ولخصت هذه الدراسة أن الصندوق الوطني للإستثمار ساهم وبشكل كبير في تحقيق العديد من الإنجازات.

الكلمات المفتاحية: تمويل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صندوق وطني للاستثمار.

Summary:

Small and medium enterprises play an important role in achieving economic and social development in Algeria due to their characteristics and advantages that enable them to perform required tasks and solve difficult problems. Therefore, it was necessary to find ways and mechanisms to support and qualify these enterprises in various sectors.

This study aims to highlight the role that the National Investment Fund plays in supporting the promotion of small and medium enterprises, encouraging investments, and exiting unemployment to support economic development and keep up with current global developments.

The study concludes that the National Investment Fund has contributed significantly to achieving many achievements.

Keywords: Financing, Small and Medium Enterprises (SMEs), National Investment Fund.